جامعة محمد خيضر. بسكرة .
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياسة الأمنية التركية وتوجهاتها الإقليمية 2002-2015

دراسة حالة أزمة عين العرب-كوباني-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية

إعداد الطالبة:
صادقي نعيمة

إشراف الأستاذ:
أ.د بن الصغير عبد العظيم

السنة الجامعية: 2015-2016

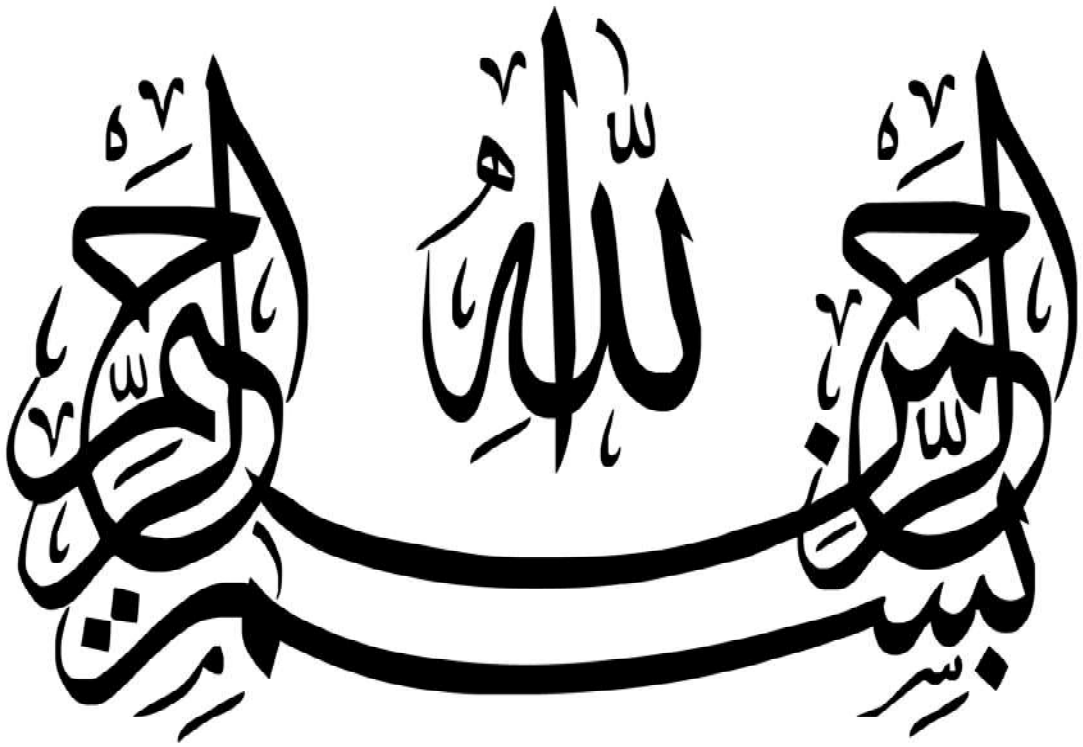

"وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا " ﴿٥٥﴾

سورة النور

شكر و عرفان

"قال له موسى هل اتبعك على أن تعلمني مما علمت رشدا"

صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي أعاننا على انجاز هذه المذكرة

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير لكل من اتبعت رسالته فأرشدني .

إلى أستاذي المشرف :الدكتور بن الصغير عبد العظيم" أتقدم بأسمى معاني الشكر على صبره الجميل وعلى توجيهاته القيمة وتحمله عناء التدقيق والتمحيص في جزئيات هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر إلى كل أساتذتي الأفاضل في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بسكرة .

إلى زوجي الذي كان سندا و عونا لي في إنجاز هذه المذكرة...

إلى كل من علمني حرفا...أو أهداني كلمة...أو ساعدني على انجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

نعيمة صادقي

إهداء

لمن يشرق وجهها بهجة

وفؤادها حبا ...لمن تركع لها العيون لمن علمتني أن الصبر مفتاح كل نجاح ...أمي الغالية

إلى من لطمته الحياة حتى الثمالة ..إلى رمز التضحيات والمثابرة والعطاء..أبي الغالي...

إلى من ساندتني روحه الجميلة ..في كل مراحل هذا العمل..أهديك عملي...زوجي الغالي...

إلى كتاكيتي..و عيوني:ولاء الدين وطلال عبد الحي

إلى أخواتي وإخوتي ...عنوان الطيبة والسماحة وأخص بالذكر فضيلة منارة التشجيع.أنوار-فوزية-كريمة

الى إخوتي.. الذين هم سندي في الحياة

الى رموز الوعد الصادق..رغم بعدهن إلاّ انهن قريبات حمامة ووسيلة في ديار الغربة.صباح،رقية.

الى الذي تغمده الله برحمته-أخي رضوان-

الى كل من تحفظه ذاكرتي ولم يذكره لساني

أهدي هذا العمل المتواضع...مع كل احتراماتي و تقديري

نعيمة صادقي

مقدمة:

إن المخاطر الأمنية التي ميزت بيئة مابعد الحرب الباردة والتي ارتبطت بالإفرازات السلبية للعولمة وتناقضاتها فرضت على الدول إعادة مراجعة ترتيباتها الأمنية وفق حسابات عقلانية من أجل الدفاع عن ذاتها وحفظ كيانها وهويتها القومية في بيئات إقليمية ودولية غير آمنة ،كما أن التحولات التي صاحبت أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور الإرهاب كفاعل غير تماثلي عابر للأوطان ،إستوجب على صناع القرار إعادة تشكيل أجندتهم الأمنية وفق ما يتماشى مع ادراكاتهم وتوقعاتهم لطبيعة ومضامين هذه الأخطار.أما على المستوى النظري فقد سقطت قوالب نظرية تم استهلاكها ولم تعد قادرة على تفسير واستيعاب التهديدات الجديدة والتي مصدرها فواعل غير دولاتية وهو مافرض الحاجة إلى أطر نظرية جديدة قادرة على استيعاب الواقع الأمني الجديد بمكوناته المعقدة وفواعله الجديدة.

هذه التحولات غير المسبوقة في النسق الدولي لم تكن تركيا بمنأى عنها فقد أدت إلى تحول عميق في الهندسة الأمنية التركية وعلى تصوراتها تجاه القضايا الأمنية التي ميزت المنظومة الدولية ككل ، فالأمن التركي أثناء الحرب الباردة لم يخرج عن نطاق الآليات الأطلسية لكن فترة مابعد الحرب الباردة فرضت على تركيا أقلمة أمنها مع الخارطة الأمنية الجديدة من اجل التعامل مع مصادر التهديد التي لم تعد الأجندة الوطنية قادرة على مواجهتها كما لم تعد الأداة العسكرية وحدها كافية لتقزيم حجم التهديد واحتواء الشكوك.

إن تعقيدات البيئة الأمنية الإقليمية التي تتواجد فيها تركيا جعلها تتخذ مواقف وسلوكات نشطة حيث تمكنت بفضل موقعها الجيوبوليتيكي وارثها التاريخي أن تؤسس لقوة تسمى العثمانية الجديدة تراعي ثنائية **الأمننة/الأقلمة** ، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 إلى مقاليد الحكم حيث اتجهت نحو أداء دور الفاعل المهيمن ضمن إطارها الإقليمي تماشيا مع ما ذهب إليه" داوود اوغلو" وافتراض" انه يمكن لتركيا أن تكون ذات إمكانيات تشكل مجال نفوذ ذاتي وتقوية مكانتها الدولية في القرن القادم ،إذا ما استطاعت التجديد السياسي الراسخ والمؤثر".

أهمية الموضوع:

يعتبر الموضوع المعنون ب"السياسة الأمنية التركية وتوجهاتها الإقليمية(2002-2015) دراسة حالة أزمة عين العرب" جدير بالدراسة والرصد والتحليل ،وعلى قدر من الأهمية العلمية والأكاديمية ،حيث أن الدراسات الأمنية أصبحت في الوقت الراهن حقلا مهما في سلم اهتمامات الأوساط العلمية ومراكز البحث حيث ترتكز أهمية الدراسة في زاويتين:

أ.الأهمية النظرية:يكتسي موضوع السياسة الأمنية التركية تجاه محيطها الإقليمي على أهمية بحثية كبيرة تتمثل في مدى توظيف الباحث لمختلف المناهج العلمية في جميع مراحل البحث والتقصي وهو مايزيد من

موضوعية وعلمية الدراسة،أهمية أخرى تتجلى في مدى توظيف الباحث للأطر النظرية المعتمدة في التحليل من أجل الفهم والتفسير وإسقاطها على النموذج محل الدراسة وترجيح نظرية هي الأقرب لتفسير تعامل السياسة الأمنية التركية مع أزمة عين العرب.

ب-الأهمية العملية:تتمثل الأهمية العملية في أن الأمن القومي التركي يتواجد ضمن محيط إقليمي مضطرب حيث أصبح هذا الفضاء الجهوي الإقليمي مسرحا للتفاعلات الدولية المتشابكة ويعكس بصورة واضحة القضايا الأمنية الشائكة التي تهدد النظام الإقليمي كما يصور تعقيدات المشهد الدولي ككل.فالدراسة تحاول تسليط الضوء على توجهات السياسة الأمنية التركية نحو عمقها الاستراتيجي من حيث انه مصدر تهديد يلقي بظلاله على امن ومصالح الدولة التركية.

الأهداف

إن الهدف البارز لدراسة الموضوع يتمثل في الجدة المعرفية:حيث أنّ دافعنا من وراء اختيار الموضوع هو البحث عن جوانب جديدة في الموضوع أي الإضافات العلمية من خلال النتائج الموضوعية التي سيتوصل إليها البحث العلمي للموضوع وكذا زواية دراسته و التي ستحدد جوانب الجدة المعرفية فيه.

هدف آخر متمثل في إيجاد أجوبة عن التساؤلات التي أثارت البحث للوصول إلى نتائج نظرية وعملية:إنّ تسليط الضوء على السياسة الأمنية التركية وتوجهاتها الإقليمية يجيب عن مجموعة من الأسئلة الموجهة والهادفة والتي جعلت الباحث يرغب في إيجاد الإجابات المناسبة .

-الإستمرار في مجال الدراسات الأمنية :حيث أنّ الباحث سبق له أن تناول بالدراسة والبحث مواضيع ذات طبيعة أمنية لذلك تم اختيار النموذج التركي وكيف لتركيا أن تدرك أمنها في بيئة إقليمية و دولية متغيرة و غير مستقرة.

إشكالية الدراسة:

تتواجد تركيا في بيئة أمنية إقليمية غير آمنة تواجه فيها قدرًا كبيرًا وخطيرًا من عدم اليقين نظرا للمتغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة في النظام العالمي الراهن، هذا ما جعلها تنتهج سياسة خارجية وأمنية حذرة إرتبطت بالتحوّل في العقيدة الأمنية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002 سنة و الإصلاحات التي أدّت إلى زيادة الحضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا الأمنية المحورية والحساسة في بيئتها الإقليمية من هذه المنطلقات سنحاول في ثنايا هذه الجزئية دراسة الإشكالية البحثية التالية:

- ماهو تأثير توجهات السياسة الأمنية التركية على دول الجوار الإقليمي من خلال دراسة أزمة عين العرب (كوباني) كحالة تطبيقية في الفترة من 2002 إلى 2015 ؟

تندرج تحتها مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1/ ماهي العوامل التي أدت الى التحول في العقيدة الأمنية التركية نحو دول الجوار الإقليمي؟

2/ ماهي محددات ومرتكزات السياسة الأمنية التركية تجاه دول الجوار الإقليمي ؟

3/ كيف تتعامل تركيا مع التهديدات القادمة من دول الجوار الإقليمي ومع أزمة عين العرب–كوباني– بالخصوص ؟

4/ كيف نقيّم توجهات السياسة الأمنية التركية نحو دول الجوار الإقليمي من خلال المكاسب المحصلة للمقاربة الأمنية التركية تجاه أزمة عين العرب(كوباني)؟

لدراسة الإشكالية أخذنا الفرضية الأساسية التالية:

تبني تركيا لمقاربة أمنية متعددة الأبعاد ومتكاملة الأجزاء تجاه الأقاليم الجغرافية المرتبطة بها هو انعكاس للتوجهات الإقليمية لسياستها الأمنية الجديدة.

الفرضيات الفرعية:

1/أدت توجهات السياسة الأمنية التركية إلى فرض تركيا لنفسها كلاعب إقليمي رئيسي مؤثر على التوازنات الإقليمية في المنطقة.

2/تأثُّر دول الجوار الإقليمي بتوجهات السياسة الأمنية التركية لايمكن أن يكون إلا في إطار سياسة التحالف وتوازن القوى .

3/مستقبل السياسة الأمنية التركية مرهون بمدى إدراكها لطبيعة الخطر الكردي القادم من دول الجوار الإقليمي.

أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم الدوافع البحثية لهذا الموضوع إلى ثنائية الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية

أ.الأسباب الموضوعية:نوجزها في

–أسباب مرتبطة بالتخصص:حيث أن حقل الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية له أطره النظرية ومواضيعه الخاصة به.

–تمكنت تركيا من أن تصبح قوة مهمة وفاعلة في المشهد الدولي والإقليمي خصوصا وان تتصدر دائرة الاهتمام والبحث فيما يخص سياستها الدفاعية والأمنية خاصة الباحثين الاكادميين الفرنسيين ،هذا ما أثار فضولنا العلمي للبحث عن خصوصية النموذج التركي في تعامله مع القضايا الأمنية الساخنة والراهنة.

ب.أسباب ذاتية:

الدافع الأول يعود إلى الرغبة العلمية حيث أنّ ميول الباحث لموضوعه يجعله يوظف مهاراته البحثية لدراسته أما الدافع الثاني يتمثل في تقديم هذه الدراسة كإسهام علمي أكاديمي سيفيد في استمرارية البحث الموضوع حول خاصة إذا ما تم اعتماده كمرجع في مراكز البحث، كما يمكن أن يتطور هذا المنتوج العلمي ليصبح مرجعا علميا إذا تم توسيعه والتعمق فيه.

حدود الدراسة:

أ.المجال المكاني:تُعنى الدراسة بالمنطقة الجغرافية الموسومة بالشرق الأوسط والمرتبطة بالمجال الإقليمي التركي الذي يتوسط هضبة الأناضول في القارة الآسيوية ومنطقة البلقان في القارة الأوروبية.

ب.المجال الزماني:يتحدد بالفترة الزمنية 2002-2015 وهي الفترة التي أعقبت وصول "رجب طيب اردوغان" ممثلا في حزبه "حزب العدالة والتنمية" للسلطة 2002 كمعلم تاريخي لبداية التحول في توجهات السياسة الأمنية والدفاعية التركية تجاه المجال الإقليمي التركي المباشر وغير المباشر.

منهج الدراسة:

1-**المنهج ألتفكيكي التركيبي:** يقصد بالتفكيك هو "تفكيك الكل إلى الجزء"، والمقصود التفكيك العقلي للكل إلى أجزائه المكوِّنة له، حيث أن الدراسات الأمنية تستعين بمنهج تفكيك الظاهرة الأمنية إلى عدة قطاعات والبحث في حركياتها السببية ودراسة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية مع مراعاة المتغيرات الداخلية والخارجية ،ثم إعادة تركيبها.

2-**منهج دراسة الحالة:**وهذا من خلال الإستعانة بأزمة عين العرب كنموذج للدراسة لاختبار السياسات الأمنية والإستراتيجيات التي اتخذتها تركيا للتعامل مع الأزمة وإبراز تأثيراتها على دول الجوار الإقليمي لتركيا.

المقاربات النظرية للدراسة:

إنّ دراسة الموضوع تستوجب توظيف المقتربات النظرية المناسبة:

1/الاقتراب النظمي:

تتحدد السياسة الأمنية التركية بالأبعاد الإقليمية لذلك نحتاج إلى أكثر من مستوى للتحليل:

أ.المستوى الدولي:يفترض كينيث ولتز أنّ النظام الدولي هو الذي يملي على الوحدات السياسية سلوكاتها وأفعالها لذلك سنقوم برصد الأمن التركي في إطار الخيارات الإستراتيجية للقوى العظمى خاصة الولايات المتحدة ،روسيا،والاتحاد الأوروبي.

ب-المستوى الإقليمي:إن التوازنات الإقليمية مستوى مهم للدراسة واختبار السياسة الأمنية التركية تجاه الأزمات ومدخلات البيئة الإقليمية ،كما يعكس العمق الحيوي الاستراتيجي لتركيا والتحرك لاستباق الخطر

خارج الحدود وهذا يجعلها تتدخل في العديد من بؤر التوتر كالقضية السورية–أزمة كوباني–من اجل الحفاظ على أمنها القومي ويصطدم تصورها للأمن مع أطراف إقليمية أخرى مثل إيران–إسرائيل .

ج–المستوى الوطني:نرصد من خلاله تأثير طبيعة النخب الحاكمة التركية على التوجهات والأدوار الأمنية التركية من خلال انعكاس النسق الفكري والعقيدي لصناع القرار على خياراتهم وادراكاتهم للمخاطر الأمنية المهددة للمصالح العليا ومبادئ الدولة التركية.

2/مقترب الدور:يرتكز مقترب الدور على "فرضية دور الفاعل الإقليمي"في المحيط المباشر حيث استعمل داوود اوغلو مصطلح "العمق الاستراتيجي"لإبراز الدور المحوري لتركيا كدولة محورية نشطة في محيطها الإقليمي والدولي وكيف أنها تحولت من دولة أو طرف هامش إلى مركز استنادا إلى ميراثها التاريخي والثقافي،فالسياسة الأمنية التركية تختلف أدوارها من دائرة إقليمية إلى أخرى ،حيث تنطلق أدوارها الأمنية من مكانتها المكتسبة وحاجتها للأمن وفق تصور نخبة صناع القرار.

3/**مقترب صنع القرار**: يرتكز على دور إدراكات صناع القرار في السياسة الخارجية ،فعملية صنع القرار الخارجي التركي تراعي البعد الأمني في توجهاتها نظرا لأنه مرتبط بالمصلحة القومية لذلك سنعتمد على هذا المقترب لتفسير دوافع صانع القرار التركي في اتخاذ البدائل المتاحة لمواجهة التهديدات القادمة من دول الجوار الإقليمي انطلاقا من نسقهم الفكري والعقائدي وكذلك بيئتهم النفسية .

4/**مقترب المركب الأمني**:تبنى باري بوزان تصور الأمن المركب في إطار مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية النقدية،تفيدنا هذه المقاربة في دراسة وتحليل كل مايتعلق بتدفق الحركيات الأمنية المختلفة التي تتم عبر مستويات مختلفة:المستوى المحلي أو تحت وطني(التهديدات الاثنية والقبلية–أزمات الهويات الفرعية)،المستوى الإقليمي:يرتبط حسب باري بوزان بالأمن الإقليمي حيث أن امن منطقة ما مرتبط بأمن الإقليم ككل.المستوى العالمي:كوننة الأمن (التهديدات ذات الأبعاد العالمية:الهجرة–مشاكل البيئة والفقر–الجريمة المنظمة).

الدراسات السابقة:

توجد عدة مؤلفات تناولت بالدراسة البعد الأمني في سياسة تركيا الخارجية ضمن إقليمها المباشر وغير المباشر منها:

–كتاب **داوود اوغلو** مهندس السياسة الأمنية التركية والمعنون ب:"**العمق الاستراتيجي ،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"،حيث يمكن اعتباره مصدرا :تناول فيه المؤلف سبل تعزيز الأمن القومي التركي انطلاقا من فلسفته القائمة على جملة من المبادئ والمرتكزات.وكيف أن الدول التي لها مكانة في التاريخ توظف موروثها الحضاري والتاريخي في إدراك أمنها ومصالحها العليا.

-دراسة قدمها الدكتور :**عقيل سعيد محفوظ** بعنوان:" **سوريا وتركيا الواقع الراهن واضاءات المستقبل**"،اعتمد شق نظري تضمن مستويات التحليل المختلفة خاصة مع بروز إيديولوجية الأقلمة حيث تؤطر مستويات التحليل المجال المركزي حسبه وهو قلب الشرق الأوسط كما حدد اطر فرعية في دوائر متقاطعة ومتداخلة لتحديد أنماط التفاعل أما الشق الميداني فقد ابرز استراتيجيات الأمن القومي التركي وأولياته ضمن عدة دوائر إقليمية كما وضع سيناريوهات مستقبلية .

-كتاب **هاينتس كرامر** حول:" **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**":تعريب فاضل جتكر :حيث درس على المستوى الداخلي اثر التحديات العرقية على الموروث الكمالي كما ثمن الخيارات التركية في اعتماد اللبرالية الديمقراطية أما إقليميا فقد درس الروابط القومية ضمن الأقاليم غير المباشرة للأمن التركي أما على مستوى خارجي فقد حلل قوى التغيير الرئيسية داخل تركيا ومدى تأثيرها على علاقات تركيا مع حلفائها الأوروبيين والأمريكيين .

أما باللغة الأجنبية قدم الباحث التركي " **لطيف حسين** " **Latif Hõseyin** دراسته حول السياسة الخارجية التركية الجديدة : " **La nouvelle politique extérieur de la Turquie** "

قيم فيه الأداة الدبلوماسية التركية في التعامل مع النزاعات التي دخلتها تركيا وكذلك تأثير تجارب إيران النووية على العلاقة مع تركيا حيث تعتبر تركيا إيران تمدد استراتيجي غير غربي ومنافس على الريادة الإقليمية.

- قدمت **سارة غاسكار**"**Sarah Gasquard** "وهي باحثة في مركز دراسات الأمن والدفاع بكلية روايال العليا للدفاع ببروكسل دراسة رائدة معنونة ب:

"سياسة الأمن والدفاع التركية:عوامل التوافق والتعارض مع السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع"

"La politique de sécurité et de défense de la Turquie: éléments de la convergence et de la divergence avec la PESC/PESD"

تضمنت تساؤل محوري حول الإدراك أو الفهم التركي لمحيطها الاستراتيجي ليشمل التهديدات الجديدة وتطور علاقات تركيا مع جيرانها واثر ذلك على التطور الجيواستراتيجي للمحيط الإقليمي الذي هو وسيط لتركيا حول خياراتها على صعيد الأمن والدفاع التركي خاصة وانه من المهم والمطلوب تقدير أجندة أمنية باستطاعتها مستقبلا أن تكون مؤثرة ومتعددة المستويات ،كما قامت بدراسة عوامل التوافق والتعارض أو الجذب والتنافر بين السياسة الأمنية الدفاعية التركية والسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة.

تبرير تقسيم الدراسة: تمت معالجة هذه الدراسة بتقسيمها إلى ثلاث فصول(03)

الفصل الأول يتمحور حول التأصيل النظري والمفاهيمي للموضوع،حيث نتناول فيه ضبط مفهوم السياسة الامنية في ظل التحول في مفاهيم الأمن ثم المقاربات النظرية المفسرة للأمن التركي وبعدها معطيات عامة حول تركيا.

الفصل الثاني:المعنون ب إنعكاسات السياسة الأمنية التركية على دول الجوار الإقليمي –نحو سياسة أمنية ودفاعية تركية متعددة المستويات– ينطلق من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الأمنية التركية ثم توجهات السياسة الأمنية التركية تجاه محيطها الإقليمي المباشر وبعدها توجهات السياسة الأمنية التركية تجاه القوى الكبرى.

الفصل الثالث:نتناول بالدراسة مقاربة تقييمية لتوجهات السياسة الأمنية التركية نحو دول الجوار الإقليمي من خلال دراسة حالة أزمة عين العرب–كوباني–في المبحث الأوّل:نتطرق لدراسة في طبيعة أزمة عين العرب ثم تداعياتها على الأمن القومي التركي وبعدها تقييم السياسة الأمنية التركية في تجاوز الاختلالات الأمنية وأخيرا مستقبل السياسة الأمنية التركية والتغيرات المتوقعة .

وقد تم تقسيم الدراسة على أساس الإنتقال من الكل وهو السياسة الأمنية التركية تجاه دول الجوار الإقليمي إلى الجزء من خلال دراسة حالة عن البيئة الأمنية الإقليمية وهي أزمة عين العرب.

الصعوبات البحثية:

إن أي عملية بحثية أو دراسة تواجه جملة من الصعوبات ،حيث واجهتنا الصعوبات التالية:

أ. صعوبة في الترجمة نظرا لتغير معاني بعض المصطلحات بعد ترجمتها سواء الترجمة النصية أو الترجمة بالفكرة.

ب–صعوبة عزل متغيرات الدراسة :نظرا لتداخل متغيرات الظاهرة الأمنية كما أن الواقع المدروس يتميز بتزايد تعقد وتفاقم القضايا الأمنية المستعصية للبحث خاصة أمام الحركيات المجتمعية العابرة للحدود والتي أصبحت تتميز بمستويات العنف بفعل الضغوطات من طرف الدول والحكومات حيث تتداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع ظاهرة اللجوء والظاهرة الإرهابية.كما تتشابك التهديدات التقليدية العسكرية مع التهديدات الأمنية الجديدة.

ج.صعوبة وضع سيناريوهات مستقبلية للسياسة الأمنية التركية تجاه أزمة عين العرب نظرا لحداثتها واستمراريتها ،إضافة إلى تسارع الأحداث وتغيرها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ضبط مفهوم السياسة الأمنية في ضوء التحول في مضامين الأمن

المطلب الأول: مفهوم الأمن والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني: التحول في مضامين الأمن

المطلب الثالث: مفهوم السياسة الأمنية

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن

المطلب الأول: التفسير الواقعي للأمن

المطلب الثاني: التفسير اللبرالي للأمن

المطلب الثالث: التفسير البنائي والنقدي للأمن

المبحث الثالث: معطيات عامة حول تركيا

المطلب الأول: الموقع الجيو استراتيجي لتركيا

المطلب الثاني: التركيبة السوسيولوجية لتركيا

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي في تركيا

مقدمة :

إن المتتبع لتاريخ تركيا الحديث بإمكانه رصد المحددات الأساسية التي بنى عليها الأتراك سياستهم الأمنية ،حيث أن الروابط الدفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية واشتراكها في نظام الأمن الجماعي للناتو جعلت تركيا في فترة الحرب الباردة دعامة أساسية للغرب كجدار لصد التهديد السوفياتي. فالأمن التركي ارتبط بالقوى الغربية كما كان الحلف الأطلسي بالنسبة لتركيا غطاء لحماية نفسها حيث ساد تصور لدى تركيا أن السوفيات هو العدو (خطر عسكري واقعي تقليدي)، لكن فترة مابعد الحرب الباردة ونظرا لظهور تهديدات جديدة جعل تركيا تحاول اجتراح سياسة أمنية مستقلة عن الحلف الغربي انطلاقا من تصورها للتهديد.

الواضح أن التهديدات الكلاسيكية مستمرة حيث أخذ اللاأمن أبعاد جديدة، تقليديا ارتبطت فكرة الأمن والدفاع بالدولة لكن الأمن الوطني اليوم تحول نحو الأمن الإنساني بمعنى نحو الفرد والجماعة، إنها مقاربة جديدة حيث أصبح الفرد والمجتمع المدني هم أول الضحايا للمخاطر الأمنية الجديدة.

يعود تشكل الدولة التركية إلى بدايات القرن العشرين في بيئة أمنية إقليمية واجهت فيها قدرًا كبيرًا وخطيرًا من عدم اليقين تجاه المستقبل ويبدو أن التغيرات الحاصلة في النظام العالمي الراهن شكلت أيضا عامل ضغط كبير ومتواصل عليها على الرغم من أنها كانت بالأساس تنتهج سياسة خارجية وأمنية حذرة نسبيا ومترددة وممزقة بين الغرب والشرق، بين العزلة والانفتاح وتكتسب السياسة الأمنية التركية أهمية كبيرة نظرًا لدورها الحيوي والوجودي في تحقيق أمنها القومي والاستقرار الإقليمي في المنطقة.

المبحث الأول: ضبط مفهوم السياسة الأمنية في ضوء التحول في مضامين الأمن

إن أبرز مااميز المنظومة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هو النشاط الذي عرفته أدبيات دراسة الظاهرة الأمنية كما أن النقاشات النظرية أولت اهتماما غير مسبوق بالمسائل الأمنية والدفاعية للدول وذلك انعكاس للتغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن والمفاهيم ذات الصلة

إن التأصيل المفاهيمي مرحلة أولى ومهمة في أي عملية بحثية من اجل إزالة الغموض وتبني مفاهيما مضبوطة وواضحة لمتغيرات الدراسة نظرا لصعوبة تحديد المفاهيم بشكل نهائي وكذلك تداخل وتقاطع بعض المفاهيم .فالأمن مفهوم محل تنازع ضمن الحوارات النظرية،حيث يتداخل مع مفهوم الخطر،التهديد و التحدي، مما يستوجب علينا تحديد النطاق المفاهيمي للأمن مع إعطاء بعض التعاريف التي قدمها المفكرون ثم في الأخير وضع تعريف إجرائي.

Etymology:أصل كلمة الأمن (securité) لاتيني من كلمة (securitas) ومعناها:غياب القلق،سلامة الروح،مشتق منه:(securus) أي خالية من القلق وخالية من الخوف. [1]

تعريف الأمن في قاموس اكسفورد Oxford:"النشاطات التي تشمل حماية دولة أو بنية أو شخص ضد أي هجوم أو خطر" كما يعرفه أيضا على انه:"الحماية ضد أي طارئ سيئ قد يحدث في المستقبل[2]

امين هويدي:"إن مجموع القواميس تعرف الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق[3]".

ارنولد ولفرزArnold Welferz :"الأمن يعني في شقه الموضوعي غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة وفي جانبه الذاتي هو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم" [4] وتتمثل هذه القيم في بقاء الدولة،الاستقلال الوطني،الرفاه الاقتصادي،الهوية الثقافية،الحريات الأساسية .

---

[1]Toupictionnaire:"le dictionnaire de la politique sécuritaire".www.toupie.org/dictionnaire/securité.htm.

[2] Sally Wehmeier and others, "Oxford Advanced learner's Dictionary",6th edition, New York: oxford university press,2002

[3] أمين هويدة،العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والديمقراطية،لبنان:دار الشروق،1991،ص50.

[4] John Baylis,Steven Smith,The globalisation of world politics,3rd ed,USA:Oxford university perss,2005,p300.

جاكوبسون Jacobson1979 :"يعرف الأمن بأنه عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها على سبيل المثال حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم "،لكن هذا المفهوم يشوبه نوع من النقص لأنه لم يشتمل على الجوانب الروحية والمعنوية وركز على الجوانب المادية والجسدية للإنسا ن[1]

من احدث التعاريف والاكثر تداولا تعريف باري بوزان Barry Bouzan "احد المختصين في الدراسات الأمنية": العمل على التحرر من التهديد "،لكن الجامعي الفرنسي داريو باتيستيلا Dario Patestella يرى في تعريف بوزان أكثر تبسيطا وشمولا لمعنى تعريف ارنولد ولفرز لأنه نال اجماعا واتفاقا من قبل الدارسين ارتبط مفهوم الأمن من المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تتهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى وهكذا يكون الأمن مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري[2] ،وفي هذا السياق يعترف الباحث الأكاديمي **جاك روش** [3](**Jacques Roche**) باستحالة أن يحتوي موضوع الأمن مفهوم واحد وهذا راجع لثلاثة أسباب :

*لا يمكن اعتبار الدولة الضامن الوحيد للأمن.

*طبيعة التهديدات تختلف باختلاف المنطقة.

*يُنظر للأمن من خلال أبعاده السياسية، الاقتصادية، البيئية، الثقافية

أبعاد الأمن : ميز باري بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن[4]:

الأمن العسكري:ويخص مدركات الدول لنوايا بعضها من حيث قدراتها الدفاعية والهجومية على مستوى التسلح.

الأمن السياسي:ويعني الاستقرار التنظيمي للدول ونظم حكمها وشرعيتها وإيديولوجيتها.

[1] فهد بن محمد الشقحاء،الأمن الوطني تصور شامل،المفهوم –الاهمية –المجالات –المقومات،المملكة العربية السعودية:جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2004،ص14.

[2] عادل زقاغ،"إدارة النزاعات الاثنية لفترة مابعد الحرب الباردة–دور الطرف الثالث"(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية،جامعة الحاج لخضر –باتنة)، 2003–2004.ص61.

[4] Charles Philippe David et Jean Jacques Roche, Théories de la sécurité, Paris Montchrestien, 2002, p21.

[4] حسين خليل،مفهوم الأمن في القانون الدولي العام،اخر تحديث:2009/01/16 متحصل عليه http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

الأمن الاقتصادي:ويخص الموارد والثروات والحفاظ عليها بشكل دائم من اجل الرفاه وقوة الدولة.
الأمن الاجتماعي:ويرتبط بالحفاظ على خصوصيات المجتمعات في اللغة والثقافة والهوية والوطنية والدينية والعادات والتقاليد بالقدر الذي يزيد شعور الأفراد بالانتماء .
الأمن البيئي:ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والعالمي ضد أخطار التلوث والمناخ.

مستويات الأمن:تعتبر دراسة مستويات التحليل في مفهوم الأمن من الأدوات المنهجية التي تساعد الباحث على ضبط هذا المفهوم ، وفهم ذلك الاختلاف بين المقاربات النظرية التي حاولت تحديد التأصيل المفهوماتي لمدلولات الأمن وبالتالي فإنّ فهم مستويات الأمن هي خطوة مهمة للإدراك مضامين الأمن، خاصة إذا اعتبرنا أنّ هذه المستويات تتداخل وتتقاطع فيما بينها في كثير من الأحيان محاولة فهم الطبيعة المركبة لهذا المفهوم، والتي ازدادت تعقيدا بعد نهاية الحرب الباردة.
الأمن الفردي:يرتبط بأمن الفرد من حيث ممتلكاته وحياته وأسرته.
الأمن الوطني:يختص بأمن الدولة وسيادتها على حدودها الجغرافية من أيه أخطار خارجية أو داخلية.
الأمن الإقليمي:ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على دفع الأخطار ضمن إقليم جغرافي محدد.
الأمن الدولي:وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والتي هي منوطة بدور الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
الأمن الإنساني:يرتكز على صون كرامة الإنسان وتلبية حاجاته المعنوية والمادية،وقد اقترن الأمن الإنساني بالإعلان العالمي عن حقوق الإنسان 1948،وقد صاغت لجنة التنمية للأمم المتحدة 1995 تصور الأمن الإنساني بدلالة التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة"[1].يتداخل مفهوم الأمن مع العديد من المفاهيم المشابهة :كالتهديد– الخطر–التحدي ومن أجل إزالة الغموض واللبس علينا كباحثين اكادميين أن نضبط هذه المفاهيم نظرا لعلاقتها المتداخلة:

التهديد:في اللغة العربية :هدد يهدد تهديدا غيره توعده وانذره العقوبة،أما في قاموس اللغة الفرنسية(**menace**) : موقف (كلمة أو حركة) تعلن عن نوايا عدائية وعن الغضب .كمفهوم إجرائي "التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتغير معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري في مقابل قصور

[1] لجنة التنمية للامم المتحدة ،متحصل عليه:http//www.secutity humaine.gc.ca

قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية الأمر الذي يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية ،معرضة الأمن القومي للخطر "[1]وقد يكون التهديد فعليا أو محتملا كما قد يكون تهديدا وهميا أو كامنا (غير مرئي).

التحديات(défits)"هي المشاكل والصعوبات التي تواجه الأمن الوطني للدولة وتحد أو تعوق من تقدمها وتشكل حائطا مانعا أمام إدراك أمنها واستقرارها ومصالحها الذاتية ويصعب تجنب التحديات فالتحدي يظهر على تأثيره على المدى البعيد وقد يؤدي إلى أضرار تمس مباشرة الأمن القومي في حين إن التهديد يكون مباشرا في حال استخدام القوة العسكرية.

الخطر(risque):يعتبر الخطر المرحلة الأولى لإدراك التهديد وعندما يتم إدراك الخطر يصبح عبارة عن تهديد [2] ويعرف معجم Le Petit Robert الخطر على انه:"مهدد محتمل الوقوع وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان[3]

شارلز فيليب مارشرزن C.P.Marcherzen في مؤلفه:"مفهوم التهديد قد تراجع لصالح المخاطر فالتهديدات التي كانت ذات طبيعة عسكرية قد تحولت بعد الحرب البادرة الى تهديدات ذات طبيعة غير عسكرية غامضة المفهوم ومتعددة الأبعاد والعوامل. "[4]

ما هو الفرق بين الأمن والاستقرار؟

المفهومان يرتبطان ببعضهما البعض بشكل وثيق، والعلاقة بينهما علاقة سبب بنتيجة. فلا يمكن تحقيق استقرار من دون أمن، ولا يمكن أن يكون هناك آمناً دون أن يؤدي الأمن نفسه إلى الاستقرار الأمن هو قدرة الدولة في الحفاظ على أمنها وحماية مكتسباتها الحضارية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. أما الاستقرار فهو الحالة الناتجة عن الأمن، وعكسها حالة عدم الاستقرار التي تتراوح بين الاضطراب والفوضى الشاملة. يرتبط الأمن والاستقرار الداخلي في دولة ما، بالبعد الإقليمي الذي يقصد به ارتباط الأمن الداخلي بالأوضاع الأمنية في منطقة جغرافية معينة.[5]

---

[1] عمر بوعزوز،"فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة فكرة المنازعات والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة"،مجلة الفكر البرلماني،العدد06،جويلية 2004،ص177

[2] عمر بوعزوز،مرجع سابق،نفس الصفحة

[3]Le petit robert,france:S.M.D,1984,p1702

[4]Charles Philip David et Jean Jacque Roche,Théories de la sécurité,op.cit,p36

[5] "الثقافة السياسية"أهمية الأمن والاستقرار،اخر تحديث : 08/07/2012،متحصل عليه:
http://www.bna.bh/portal/news/516205

المطلب الثاني: التحول في مضامين الأمن

بفعل العولمة حدثت عدة تحولات في ملامح المشهد الأمني العالمي وأبرزها تحولات القوة التي لم تعد ترتبط ارتباطا وثيقا ووحيدا بالعامل العسكري بل تعدته إلى التكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل والمعلومات"،وهو ما انعكس على مفهوم الأمن حيث أصبحنا نتحدث عن أدبيات الأمن المعقد ، الأمن المركب ، الأمن الموسع لان القوة العالمية اليوم تتأسس من مصادر هي من قبيل القوة اللينة،كما تقوم على مصادر ملموسة:القوة الصلبة،"كما يلاحظ جوزيف ناي فان:**القوة أقل تحولية،واقل قهرية،واقل ملموسة**" [1] فالأمن اللين يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية:مثل عدم الاستقرار ،التطرف ، التهريب،المخدرات ،الهجرة غير المشروعة،الإرهاب،الجريمة المنظمة،بينما يقصد بالأمن الصلب :التهديدات المباشرة أو التهديدات العسكرية. كما أفرزت مرحلة مابعد الحرب البادرة بيئة أمنية جديدة من حالة اللاامن (l'insecurité) ودفعت إلى إعادة النظر في العديد من المفاهيم:كالقوة –النزاع–الأمن، وبدا جليا أن الأمن العالمي على المحك،إذ أصبح شبيها ببداية التاريخ ،الأمر الذي توجب على باحثي الدراسات الأمنية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم النظرية حول مفهوم الأمن،وهو ماذهب إليه "ستيفن وولت"الذي وسم هذه المرحلة بالثورة أو النهضة في الدراسات أو الشؤون الأمنية في إشارة منه إلى ماتمثله من تطور في حقل العلاقات الدولية من خلال النقاشات التي أثيرت حول مفهوم الأمن. لهذا اختلفت تصورات المفكرين واتجاهاتهم في مجال الدراسات **الإستراتيجية والأمنية** حول تصور مفهوم **الأمن** ، وهذه الاختلافات ارتبطت بمستويات التحليل :هل يتم دراسة أمن الفرد؟**أم** أمن الجماعات؟**أم** أمن الدول؟ **أم** أمن العالم ككل؟

لقد سيطر التصور الواقعي **للأمن** لعقود طويلة من الزمن وتم دراسته من منظوره الضيق **أي الأمن** القومي(national security) ،وقد تبنت معظم الدراسات الأمنية في تلك الفترة مفاهيم مرتبطة بالسيادة والحدود القومية وحماية المصالح كأولوية لاستمرار وبقاء الدولة أمام **أي** تهديد عسكري من شأنه أن يضعف كيانها ويهدد ووجودها المادي والمعنوي،غير أن فترة مابعد واستفاليا ونظرا لتعدد الفواعل وتشابك القضايا وفي ظل تعدد الأنساق الفكرية المفتوحة نشطت الدراسات الأمنية وحدثت ثورة على الموروث النظري

---

[1] خليل حسين،"مفهوم الامن في القانون الدولي العام"،المرجع السابق.

التقليدي بظهور التصور النقدي للأمن وهوما أدى إلى إعادة صياغة الحدود المفاهيمية للأمن وسميت بالنظرة مابعد الحداثية للأمن حيث أصبحنا نتحدث عن الأمن الموسع الذي يتجاوز الأبعاد العسكرية ليشمل كذلك الاقتصادية،السياسية،الثقافية،الاجتماعية [1] .أدى التحول في مفهوم الأمن إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية:فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الحكومية والإقليمية ،ومن ناحية أخرى تحول طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية إذ لم يعد التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظور الواقعي)،[2] فالدولة أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود،انتشار خلايا الإرهاب،وانتشار الأمراض والأوبئة،الجريمة الالكترونية،اختلاس الأموال ،الجريمة المنظمة،تجارة البشر.

المطلب الثالث: مفهوم السياسة الأمنية (La Politique Sécuritaire)

سياسة الأمن هي سياسة تتمحور حول مسائل الأمن وأولوية مكافحة الجريمة وبشكل عام موضوع الأمن تفضله الأحزاب اليمينية لجذب جزء كبير من الناخبين، وكثيرًا ما تندد بها الأحزاب السياسية كوسيلة لإخفاء مشاكل أخرى مثل الصعوبات الاقتصادية وعندما تصبح السياسة الأمنية المفرطة تصبح أمام (Sécuritarianisme) أو هي تعني " هاجس الجنون للعيش في أمن مطلق وهو ملجأ الحذر الوقائي حتى النهاية"[3]،أصبحت الوسائل المستخدمة في السياسة الأمنية تشمل:

- ✓ القمع على حساب الحماية.
- ✓ استخدام وسائل الإعلام لتسليط الضوء على مختلف الحقائق لإضفاء الشرعية على الإجراءات المتخذة امنيا.
- ✓ وضع أهداف تتعلق بالقطاع الأمني: كالشرطة، وسائل بسط السيطرة، مثل المراقبة بالفيديو، ملفات الكمبيوتر(بصمات الأصابع، الحمض النووي).

---

[1] عادل زقاغ،"اعادة صياغة مفهوم الامن –برنامج البحث في الامن المجتمعي"www.Politics-ar.com

[2] ياماورا تكايوكي ،"مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية،(تر:عادل زقاغ)،علم السياسة والعلاقات الدولية:قراءة عالمية،العدد01،باتنة،2005،ص39

[3]Toupictionnaire:"le dictionnaire de la politique sécuritaire".www.toupie.org/dictionnaire/securité.htm.

فالسياسة الأمنية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر (Des risques) المتعلقة بأخطاء النظام نفسه، التهديدات (Des Menaces) الجنائية، الإرهابية، السياسية، العسكرية، المالية، البيئية (بسبب النشاط البشري).إنّ صفة الأمنية (Sécuritaire) تعني إضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا: كمسألة الهجرة، الإرهاب وتستخدم هذه الكلمة بمعنى الدفاع عن السلامة العامة والذي يمكن أن يؤدي إلى سوء استخدام السلطة: الخطاب الأمني على سبيل المثال: des mésures sécuritairesالإجراءات الأمنية، un discours sécuritaireالخطاب الأمني، une idéologie sécuritaireعقيدة أمنية

السياسة الأمنية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تستخدمها الحكومات من اجل الدفاع عن كيانها وهويتها ومصالحها،كما تعرفها ماغلين بيورن Magline Byornعلى أنها:"عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديدا أكثر على الدبلوماسية كأداة لبناء الثقة وتجسيد التفاعلات الدولية، والقدرة على المشاهدة في التوزيع المثمر لبرامج الأمن وحصر التصور بالشروط المرتبطة بالمخاطر على حياة الناس[1].تركز الدراسات الميدانية والبحوث التطبيقية اليوم في مجال السياسة الأمنية على مفهوم " التخطيط الأمني": وهو ما يعني وضع الإجراءات اللاّزمة لمواجهة أشكال المخاطر والتهديد من خلال: تكامل الجهود، التنسيق بين الأجهزة والهياكل المعينة (الأجهزة الأمنية) والتعاون بين الفاعلين الأمنيين من أجل إدارة الأمن[2].إنّ الأمن والدفاع من اكبر تحديات القرن الواحد والعشرين (ق21) في عصر يعرف فيه العالم حركية دائمة يميزه الارتفاع المفاجئ للإرهاب والنزاعات المفتوحة، والتعقيدات المجتمعية، جعلت أولويات المجتمع الدولي تتجه نحو حماية الممتلكات والأشخاص والحفاظ على السلم. اليوم منذ 11 سبتمبر 2001 على وجه الخصوص وفي ظل السياق الجيوسياسي العالمي والإقليمي الجديد، أصبح الشعور بالخوف والخطر بشكل يومي.

إن الدفاع والأمن يجتمعان في السياسة التي تضعها الحكومات من أجل بلوغ أو الوصول، وكذلك حماية أو الحفاظ على سلامة أراضيها، هذا المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى، وفقا لاحتياجات سكانها والموارد

---

[1] ماغلين(بيورن)، الزبيت(مكونز)،" القطاع العسكري في محيط متغير (تر: فادي حمودي)"، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربي، ص453.

[2] محمد علي حيدر، الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الكتاب التاسع، السعودية: المركز العربي للدراسات الأمنية، 1993، ص14.

البشرية والمالية، لكن أيضا في السياق الإقليمي هذه السياسة الأمنية تعتمد على القيم الدستورية للبلاد واحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكذلك الأفكار والتصورات السائدة في المجتمع حول مفهوم الخطر والتهديد.

الباحث أوليفر داليشور (Oliver Dalichau): يعرف السياسة الأمنية على أنّها " السياسة الأمنية الوطنية التي تشمل كل الاستراتيجيات الداخلية للدولة التي تسعى إلى إنشاء أو إعادة إنشاء أمنها (الهندسة الأمنية)، والحفاظ عليه داخل إقليمها، حيث يضمن الحكام وسائل الحياة والعمل والاستثمار والقيام بالمشاريع في بيئة أمنية مستقرة، هذه السياسة الأمنية لديها: شق وطني ودولي.

وطني: لأنها تمثل السلامة الوطنية، حيث توزع الحصانة القانونية ضد التهديدات أو العدوان العسكري أو هجمات المتمردين. دولي: لأنّها تتعلق بالأمن الإقليمي ويمكن أن تكون مسؤولية لسلطة أعلى، مثل مجلس الأمن والأمم المتحدة.أما الدفاع فإنه يشمل الإستراتيجية السياسة ووسائل الجيش لدولة ما لضمان حماية إقليمها وسكانها من العدوان الخارجي معناه حماية التجانس الإقليمي ضد التهديدات الخارجية "[1]،وفي هذا الصدد، فالشراكة بين الدول والتعاون ارتفع على نحو متزايد نظرا لحجم نشاط الإرهاب في العالم وكذلك الأشكال الجديدة للأمن (L'insécurité)، والتي من الصعب التحكم فيها، " كما أنّ الدفاع والأمن هي مجموعة الأحكام الدبلوماسية والقانونية والموارد البشرية والميزانية والمعدات العسكرية، التي تسمح لمواطني الدولة العيش والتعايش في سلام على أراضيهم "[2].

الأدوار ومسؤوليات الفواعل في الأمن والدفاع:

Rôles et responsabilités des acteurs de la sécurité et de la défense

يفترض الباحث"أولفر داليشو" أن السياسة الأمنية والدفاعية ليست فقط مسؤولية قوات النظام السياسي ولكن أيضا احترام قواعد سيادة المدني على العسكري، مبدأ السيادة المدنية على الجيش يتجسد في دور السلطات الثلاث التي تحدد نطاق والوسائل السياسية للأمن والدفاع، لكن هذا يتطلب تعاون الجيش والمجتمع المدني، وليس للرؤساء فقط (التنفيذية) ولكن كشركاء ويعتقد كذلك أن العوامل والأدوار في السياسة الأمنية تتمثل في[3]:

1-دور المجتمع المدني:

(1) Oliver Dalichau, Sécurité et défense Nouveaux défis Nouveaux acteurs, Madagascar: Friedrich- Ebert Stiftung, 2009, PP08-09.

(2) Ibid.p10

(3) Ibid.p12.

أ- **التنفيذ:** في الدول الديمقراطية الدفاع والأمن سلطات سيادية للدولة وهي تملك سلطة احتكار القوة العسكري شكل سّير وقانوني، كما أنّ الحكومات ترسم التوجه العام لسياستها الأمنية وفق سلم أولويات وطنية وما تراه لمصلحة الدولة، حيث تمتلك الوسائل الضرورية والأدوات المناسبة لمواجهة أي خطر يتهدد أمنها.

ب- التشريع: إن أي قرار يتعلق بأمن الدولة ودفاعها يتم مناقشته في البرلمان من أجل أن يكون قرارا نافذًا وشرعيًا كذلك الميزانية المخصصة للدفاع والأمن.

2-دور القوات العسكرية: (Le rôle des Force armées): حيث يخول البرلمان للجهاز العسكري القيام بدور الحامي للدولة(للسيادة والهوية والكيان) وتسهيل التدخل للوحدات العملياتية الميدانية خارج الحدود ،خاصة في الحالات التي يكون فيها الخطر قريب من حدود جغرافية الدولة،لكن اليوم جرى تحول في مهام القوات العسكرية إذ أصبحت تتدخل في حالات التهديد الداخلي كأعمال العنف والمظاهرات والعمليات الإرهابية التي تستهدف مواطني الدولة[1].

[1] Ibid.p13.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأمن

المطلب الأول:التفسير الواقعي للأمن

يمثل الأمن مفهوما محوريا في الفكر الواقعي كما يمثل الطرح الواقعي التصور التقليدي للأمن الذي يرتكز على الأمن بمفهومه الضيق و المرتبط بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة من الإخطار المحتملة ومن هنا يتبين أن بناء المفهوم الأمني كان يرتكز على:

1/طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج الحدود

2/جوهر التهديد الأمني يحمل صفة العسكرية ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.

يرتكز التفسير الواقعي للأمن على **فرضية المرجعية الدولتية (يقوم التصور الأمني الدولاتي على المثلث الأمني الواقعي :الدولة/البقاء/الاعتماد الذاتي) وفوضوية النظام الدولي.**

1-**جذور الواقعية:** يعود الفكر الواقعي الى ثيوسيديس" عبر تفسيره للحرب التي دارت رحاها بين أثينا وإسبرطا، والتي عرفت بـ"الحرب البيلوبونيزية"،كما كتب الفيلسوف الإيطالي "نيكولا ميكيافيلي" حول القوة وصيانة الدول لوجودها وجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار، وفي عام 1700 أوجد الفيلسوف السياسي الإنجليزي "توماس هوبز" تصور "حالة الفطرة" و"الليفياتان" وأظهر أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه، ويعني "الليفياتان" ما نحتاجه لـ "إقرار النظام وإنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة".[1]

"يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا على فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة،حيث يفسر الأمن على انه امن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة التحالفات الدولية ضمن ترتيب التسلح العالمي وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل النظام العالمي[2]."

---

[1] العيد يخلف،"منظورات العلاقات الدولية"،مقياس نظرية العلاقات الدولية،السنة الثالثة تخصص علاقات دولية،جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق/قسم العلوم السياسية،2009/2008.

[2] Charles Philip David et Jean Jacque Roche,op.cit.pp90-91

2-المعضلة الأمنية الإثنية -الداخلية-

يعتبر باري بوزان أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على إنفجار العنف الإثني من خلال كتابه المنشور عام 1993 The Security Dilemma and Ethnic Conflict "المعضلة الأمنية والنزاع الاثني":

والمعضلة أو المأزق الأمني يعتبر مفهوم هام عند تطبيقه على النزاع الإثني،حيث يقول:"**من الممكن تخفيف المعضلة الامنية عبر المزيد من التعاون بين الدول ،هذه الأخيرة تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح وهو ماعبر عنه بالفوضى الناضجة** "[1]وقد دافعت مدرسة كوبنهاغن امثال اول ويفرOlwiver وباري بوزان Barry Bouzan على توسيع مفهوم الأمن ليتجاوز الأبعاد التقليدية وقد سعى باري بوزان في دراسته المعنونة: People, States and Fear البشر الدول والخوف لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية ،اقتصادية،مجتمعية،عسكرية و بيئية

3-الواقعية الجديدة Neo-realism :

يعتبر كينيث والتز Kenneth N.Waltz أهم مفكري هذا الاتجاه، الذي حاول من خلال عمله :الرجل الدولة الحرب Man,State and War أن يقدم ثلاث مستويات للتحليل : الفرد، الدولة والنظام الدولي **وفي تحليلها لمفهوم الأمن**، تركز الواقعية الجديدة على أثر بنية النظام الدولي وطبيعته على العلاقات بين الدول، وهم يرون أيضا أن الدول تتفاعل في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى يلزم كل منها بالاعتماد على ذاتها في تحقيق أهدافها، إذ لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي يمكنها مساعدة الدول عند الحاجة ،متغير **الفوضى** حسب الواقعية الجديدة بمثابة المرتكز الأساسي في تفسير الأمن، حيث تعني الفوضى حسبهم"غياب سلطة مشتركة لتعزيز أية قوانين أو قواعد لتقييد سلوك الدول أو أية فواعل أخرى، الشئ الذي يجعل من الفوضى تشجع سلوك الدول على التصرف المنفرد والترويج لسلوك المساعدة الذاتية self help، وفي ظل هذه الفوضى يعد التعاون مسألة صعبة التحقيق.فالأمن هو الهدف الذي تسعى اليه الدول من اجل البقاء survival.[2]

([1]) جون بيليس، سميث ستيفن ،"عولمة السياسة الدولية"،تر:مركز الخليج للابحاث،الامارات العربية المتحدة،2004،ص 423

([2]) ستيفن وولت،"نظرية العلاقات الدولية:عالم واحد نظريات متعددة"تر:عادل زقاغ،علم السياسة والعلاقات الدولية:قراءات عالمية،مجلد1،عدد1،باتنة،2005،ص7-8.

وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية امن حدودها سيادتها واستقرارها باعتبارها الفاعل المركزي إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن .[1]

نستنتج أن التفسير الواقعي للأمن يرتكز على الافتراضات التالية:

1- تعتبر الدول من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق.

2- تحتاج الدول للأمن (القومي) لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة.

3- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها.

4-النظام الدولي هو نظام فوضوي وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول.

4-الواقعية الدفاعية/ الهجومية Défense/Offense Réalisme

التطور المثير للنموذج المعرفي الواقعي من خلال الانشقاق بين ضفتي الفكر الواقعي الدفاعية/الهجومية، يعتبر من التطورات المهمة في التسعينات، حيث شهدت الأدبيات الواقعية مجادلات كثيرة بين هاتين النظريتين فيما يتعلق بالدراسات الأمنية ،الدفاعية/الهجومية: نظريتان ترتكزان على الطرق التي يؤثر فيها النظام على سلوك السياسة الخارجية للدولة، إلا أنهما يختلفان بشأن طبيعة تلك القيود والفرص النظامية: هل الأمن في النظام الدولي ضئيل أم أنّه وافر؟هل تُساق الدول دائما إلى توسيع نفوذها ؟ أن أنّها لا تندفع إلا إلى تحقيق مستوى أدنى لحد ما من الأمن، إنّ هذه المسالة الكامنة في جوهر الحياة الدولية هي لب النزاع بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية.

أ- **الواقعية الدفاعية:** (روبرت جرفيس Robert Jervis)، (جورج كوسيتر George Quester)، (ستيفن والت Stephen Walt)، (ستيفن فان ايفيرا Stephen van Evera) يفترضون أنّ[2]:

كلما كان الدفاع أسهل فإن الأمن كان أوفر وحين يكون للدفاع فائدة وتكون الدولة قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية فإن الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن أنفسها من غير أنّ تهدد الآخرين وبذلك تقلل من الفوضى الدولية.

(1) جون بيلس،ستيفن سميث ،المرجع السابق،ص416

(2) ستيفن وولت، "نظرية العلاقات الدولية:عالم واحد نظريات متعددة" ،المرجع السابق.

ب- الواقعية الهجومية: يفترض (جون مير شايمر J. Mear sheimer) أنّ حالة الفوضى الدولية تشجع الدول على تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية وتطالب بتغيير الوضع القائم، حيث أنّ قادة الدول تبحث عن سياسات أمنية تضعف من قدرات أعداءها وتزيد في الوقت نفسه من قوتها النسبية تجاههم.

المطلب الثاني: التفسير اللبرالي للأمن

ترتكز اللبرالية على مفهوم:**الأمن الجماعي،السلام الديمقراطي،التعاون والاعتماد الدولي المتبادل** ، كما أن الليبراليون يمتلكون تصورا بديلا للطرح الواقعي يتمثل في الأمن الجماعي وهو، وفقا لـ قولدستين، يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر". وقد وضع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن في كتابه "مشروع السلام"حيث دعا إلى إقامة مؤسسات دولية[1]. كما أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة.أما "نظرية السلام الديمقراطي" و"المجموعة الأمنية التعددية"، تفترض أن البلدان الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض.

تفسر اللبرالية مفهوم الأمن بناءا على دور الفواعل المجتمعية [2] ماتحت ومافوق الدولة كأمن الفرد كما أن الأجندة الأمنية اللبرالية موسعة تشمل قضايا سوسيو اقتصادية كالأمن البيئي-الإرهاب-الجريمة المنظمة-الهجرة-التجارة غير المشروعة، الأزمات الإقليمية، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وأزمة التلوث البيئي ،فهم لاينكرون دور الدولة كفاعل عقلاني يسعى وفق حسابات الربح والخسارة الى تعظيم المنفعة والدخول في دوائر تعاونية مصلحيه من اجل الأمن والاستقرار غير أنهم يعتبرون المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية فئات ذات أهمية بالغة في المعادلة الأمنية[3].كما أن المؤسسات الدولية كالناتو ستعمل على توسيع الديمقراطية وتعزيزها وفق آليات متعددة الإطراف(الأمن الديمقراطي) وامتصاص النزعة الأنانية للدول لتحل محلها النزعة التعاونية (الأمن التعاوني) .كما ذهب جوزيف ناي لمفهوم الأمن الناعم أو الرخو بدل الأمن الصلب والذي يمكن تحقيقه بدون أدوات عسكرية ،حيث أصبح بالإمكان استعمال أدوات اقتصادية ثقافية اجتماعية لتحقيق نفس الأهداف التي كانت سابقا تستعمل الأدوات العسكرية لتحقيقها وفي هذا الصدد قدم

---

(1) John Baylis,Steven Smith,The globalisation of world politics,op.cit,pp188-189.

(2) أندروموراڤسك،"الفدرالية والسلام:منظور لبرالي-بنيوي"،تر:عادل زقاغ،مجلة علم السياسة والعلاقات الدولية،قراءات عالمية،01،باتنة،2005،ص27.

(3) جون بايلس،ستيفن سميث،عولمة السياسة العالمية،المرجع السابق،ص08.

شارل فيليب دافيد وعفاف بن سايح دراسة حول فرضية تحقيق السلم عن طريق التكامل،بطرح تصورات نظرية للاعتماد المتبادل والمشاكل الأمنية الجديدة ،وان الاعتماد الاقتصادي المتبادل يخلق مصالح متبادلة متشابكة من شانها حل الاختلالات الأمنية .[1]

النيولبرالية المؤسساتية:

يفترض المنظور المؤسساتي أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية،كما أن وحدات النظام الدولي في سلوكها الخارجي وهي تسعى لتعظيم مكاسبها تعتمد مبدأ التعاون بدلا من الاعتماد على الذات كما تدعي الواقعية[2]،ومن أجل ضبط تفاعلات الدول ومراقبة سلوكها التعاوني تُؤسس الأنظمة الدولية والمنظمات والمؤسسات الدولية التي توكل لها عدة وظائف يحددها "كيوهان":1-تخفيض تكاليف عقد الصفقات لصالح عقد الاتفاقيات وضمان احترامها والإلتزام بها.

2-إرساء الشفافية وتزويد الأعضاء بالأدوات المناسبة لحل النزاعات

3-توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة صنع القرار.[3]

المطلب الثالث :التفسير البنائي والنقدي للأمن

التحليل البنائي ينصب على المتغير الحاسم -الهوية-في استقطاب الأطراف المؤطرة للعمل المجموعاتي[4] حيث ترتكز البنائية على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفيات التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وقد حظيت المقاربة البنائية بالقبول الأكاديمي خاصة بعد صعود البعد الثقافي وتزايد أهمية البعد القيمي في العلاقات الدولية، ويعتبر "الكسندر وندت" واضع الافتراضات الأساسية لهذه المقاربة في دراسته الصادرة عام 1992، الفوضى هي ما تصنعه الدول(*): قام بدراسة التفسير الاجتماعي لسياسة القوة. بالنسبة لتفسيرها للأمن ترى البنائية أنّ:

" بروز قضايا الأقليات والإرهاب، والتنظيمات الإرهابية أو ما يعرف بالفاعل الخفي وتركيزه على قوة الخطاب الموجه إلى المجتمع سواءً الوطني أو الدولي.

([1])Charles-Philippe David et Jean Jacque Roche,Théories de la sécurité .op.cit,pp 232. 241

([2]) زيدان زياني ،تحليل السياسة الخارجية،مسح لاهم المقاربات والنماذج النظرية"،(مذكرة ليسانس في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسة ،جامعة باتنة،2005-2006)،08.

([3]) المرجع نفسه.

([4]) عادل زقاغ،"إدارة النزاعات الاثنية لفترة مابعد الحرب الباردة،دور الطرف الثالث"المرجع السابق،ص106.

تفسر البنائية تزايد النعرات الذاتية والانتماءات الثقافية للأفراد بالإضافة إلى تزايد التركيز على الشعوب بالهويات هوسًا مع ظهور النزعات العرقية "[1]، وما تحت الاثنية التي تسعى إلى إيجاد هويتها وشعورها بضرورة ممارسة دورها، فالبنائية لا تستبعد عنصر القوة لأنّ العرقية أو الاثنية تشبه الدول في سلوكها: فعندما تشعر بأنّ دينها، لغتها، هويتها، مهددة فإنّها تسعى للحصول على الأسلحة لتأمين ذاتها.

1/البعد التذاتاني في تفسير البنائية للأمن:

أي البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية، ترى النظرية البنائية أن تفسير الأمن الواقعي البنيوي للمعضلة الأمنية هو تفسير مطلق للعلاقات الأمنية فإقرار الواقعيين الجدد بأن التهديد واحد في كل الحالات غير صحيح دائما لأن عنصر الإدراك يتحكم دومًا في تشكيل التهديدات وتوجيهها[2].نستنتج أن المقاربة البنائية لتفسير الأمن تتأسس على :

- علاقة الهوية بالمصلحة: وكيف يدفع ذلك إلى تشكيل السلوكات الأمنية للفواعل وليست الفوضى كما تقرّ به الواقعية البنيوية (المعضلة الأمنية).
- الفوضى ما تصنعه الدول: وهي ليست معطى مسبق.

2/التفسير النقدي للأمن:أفضى الحوار النظري بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن إلى بروز التصور النقدي خاصة أمام التبدل في فواعل المعادلة الأمنية والذي أثار الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الأمن النقدي. هذا المفهوم يجد جذوره في النظرية النقدية التي وضع أسسها منظرو مدرسة فرانكفورت من أمثال "ماكس هوركهاير"، و"تيودور أدورنو" و"يورقن هابرماس"،وترتكز النظرية النقدية على مفهوم الأمن الإنساني الذي يعني أن الإنسان الفرد هو وحدة التحليل الأساسية وليست الدولة،لذلك فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة،وفي بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها.[3]وفي هذا الصدد يقول "كين بوث" إن:

(*)Anarchy is what states Make of it: the social construction of power politics

[1] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص322.

[2] خالد معمري، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد " سبتمبر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، تخصص العلاقات الدولية والإستراتيجية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص118.

[3] John Baylis,Steven Smith,The globalisation of world politics,op.cit,p241.

"طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بـ"الانعتاق" (مقابل ترك موازين القوة كما هي)[1]. وفي هذا الاتجاه، فإن بوث يرى أن الأمن يعني "**الانعتاق**" والذي يعني حسبه، "تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب، والفقر، والاضطهاد ونقص التعليم وغيرها كثير"[2]. وبالنتيجة فإن الأمن النقدي يمكنه أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الكوارث الطبيعية والفقر، وذلك لأن النقاش الأمني القائم، وبالأخص الواقعية وفكرها الدولاتي–التمركز، لا يمكنها من التعامل مع أي تهديد آخر عدا النزاع بين الدول.

(1) جون بيليس،ستيفن سميث،المرجع السابق،ص375.

(2) ياماورا تاكايوكي،مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية.المرجع السابق.

المبحث الثالث: معطيات عامة حول تركيا

أثناء الحرب الباردة كانت وظيفة تركيا عبارة عن قاعدة عسكرية وأمنية متقدمة على الحدود مع الاتحاد السوفياتي قبل أن يتفكك، وبعد انهيار هذا الأخير دخلت في فكرة الجسر الذي يربط الشرق بالغرب خاصة بعد فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي، وبعد أزمة 2002 " الإقتصادية التي كادت أن تؤدي إلى انهيار تركيا و تم تجاوزها بعد وصول طيب أردوغان للحكم، حيث حمل مشروعا سياسيا- اقتصاديا- اجتماعيا- امنيا يقوم على عملية إصلاح بنيوي يعيد صياغة دور تركيا إقليميا أصبح يُنظر لتركيا كقطة شطرنج كبرى: حيث:*الشرق والغرب هدفان لا يلغي أحدهما الآخر.

*القوة الناعمة عنوان الدبلوماسية متعددة الأبعاد الرامية إلى تنصيب تركيا دولة محورية وقوة عظيمة في نظام دولي جديد.

*تركيا تركيا هي دولة أوروبية وبلقانية وغرب آسيوية، شرق أوسطية ومتوسطية (البحر المتوسط)، و أسودية (البحر الأسود)، - إسلامية- علمانية- رأسمالية وهي سياسة رامية إلى التوقف عن" وضع البيض في سلة واحدة "."وقد نشأت الدولة التركية محكومة بنظام قيم ومبادئ توجيهية وإرشادية، تعتبر أن الغرب هو المثال الذي يجب أن يحتذي في البناء والتطور"[1].

المطلب الأول: الموقع الجيو استراتيجي لتركيا

تفترض النظريات الجيوبوليتيكية أن موقع الدولة ينعكس على مكانتها وقوتها، حيث يذهب " را تزل" للاعتقاد أن الجغرافيات الحقيقية الأساسية هي التي تحدد سياسة الدول"[2]،" فقوة الدولة هي القدرة على تحريك عوامل قوة الدولة الطبيعية بالكيفية التي تستطيع بها الدولة أن تفرض إرادتها على من سواها من الدول"[3].تقع تركيا في الشرق الأوسط لتشمل اراضيها منطقة الأناضول في الجزء الأسيوي حوالي 97 % من المساحة الإجمالية. تحتل تركيا أهمية إستراتيجية نظرا لأنّها تتموقع ضمن إطار جغرافي حيوي أعطى لها فرص الإطلالة على نقاط الفعل الدّولي والتأثير فيها، فإطلالتها على مضيقي البوسفور والدردنيل جعلها

---

[1] سعيد محفوظ عقيل، سوريا وتركيا الواقع الراهن واضاءات المستقبل، لبنان، مركز الوحدة العربية، 2009، ص167.

[2]شفيعة حداد ،" توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، 2003، ص10.

[3] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مصر، المكتب المصري الحديث، 1989، ص136.

تسيطر على الممر الملاحي الوحيد في المنطقة وهو ما سمح لها الاتصال مع اكبر الوجهات الإستراتيجية لحلف الناتو مثل قناة السويس، باب المندب.

كما جعلها تحتل أهمية في سلم الإستراتيجية الأمريكية الدفاعية نظرا لموقعها في الشرق الأوسط، وكذلك حدودها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، إضافة إلى قربها من روسيا كقوة إستراتيجية تسعى دائما للتوسع باسم الجمهوريات والأقليات الروسية.

تبلغ مساحة تركيا 783.560كلم^2: منها 24.000كم^2 في أوروبا (3% ترابيا) و756.567كم^2 في آسيا (97% الأناضول)؛ يطل غرب تركيا على بحر إيجة (2705كم)، وجنوبها على البحر المتوسط (1577كم)، وسوريا (877كم) وقبرص، وشمالا على البحر الأسود (8333كم)، وتتقاسم الحدود مع (08) ثمان دول: منها العراق وسوريا وإيران: " توجد في تركيا مصادر عديدة للمياه العذبة كالأنهار والبحيرات وأكثر من ثلث مساحتها في أراضي زراعية وتغطي الغابات أكثر من ربه أراضيها[1]. (أنظرالخريطة رقم01)

إنّ الفضاء الجغرافي التركي الممتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين مرورًا بالبلقان والقوقاز واسيا الوسطى وإيران والمنطقة العربية جعل تركيا تأتي في قلب دوائر جيوسياسية متداخلة اقتصاديا وامنيا وثقافيا، **هذه التقاطعات جعلت تركيا تعيد تشكيل هندستها الأمنية لوضع ترتيبات جديدة من أجل إقامة أمنها مع المتغيرات الإقليمية والدولية الجارية.**حيث يفترض الخبراء الإستراتيجيون أن موقع تركيا سمح لها بالتغلغل في الأقاليم المجاورة لتأدية دور إقليمي رائد: لقربها من أهم مصادر الطاقة في العالم حوض قزوين، مما يتيح لها موردًا ستوظفه في ضمان أمنها الطاقوي، غير أن المخاطر القادمة من هذه البيئة الإقليمية جعل الأمن التركي الداخلي مهدد وهذا ما يجعلها تسعى جاهدة للتقليل من المدخلات الاضطرابية التي تأتي من الخارج نحو بيئة النظام الداخلي.وقد قدم داوود أوغلو تحليلاً استراتيجيا لموقع تركيا حيث افترض استخدام تركيا لموقعها الجيو–استراتيجي كأداة من أجل التأثير في السياسة الدولية ضمن ثلاث ساحات تأثير هامة وهي:*المناطق البرية القريبة: البلقان، الشرق الأوسط، القوقاز.

*الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، البحر المتوسط، الخليج، بحر قزوين.

*المناطق القارية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، شرق ووسط.

---

[1] عبد الله فادي، " تركيا في القرن الحادي والعشرين: الوظيفة والدور المستجدان في ظل التغيرات الجيواستراتيجية على صعيد العالم والمنطقة، آخر تحديث: www.cparty.org 2012-10-16

إن تلك الأحواض التي تشكل في أحزمة دائرية متداخلة، آسيا تشكل الأساس الجيواستراتيجي للسياسة الخارجية التركية[1].

الخريطة رقم:01"جغرافية تركيا:متحصل عليه:www.google.dz

[1] أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (تر: محمد ثلجي وطارق عبد الجليل)، قطر مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2011، ص144.

المطلب الثاني: التركيبة السوسيولوجية لتركيا

تتميز التركيبة السكانية لتركيا بالتعدد العرقي والحضاري نظرًا لإنفتاحها على العديد من الحضارات والشعوب في عهد الدولة العثمانية، حيث كان مجال نفوذها يشتمل على أراضي واسعة في آسيا وأوروبا وإفريقيا وتحكم العديد من الشعوب، إلا أنّ الإحصاءات الرسمية لعدد السكان حسب الأعراق تقدر عمومًا كمايلي:*الأتراك: اكبر تشكيلة عرقية (70%).

*الأكراد: 20-25%، الزازا (هم فرع من الأفراد الكراد يتكلمون لهجة خاصة بهم من اللغة الكردية، 3.2%، العرب (2%)، الشركس (0.5%)، الجورجيون (0.5%)،وهناك أقليات أخرى: أرمن، يونان، آشوريون، آراميون، كلدان، إضافة إلى البوسنيين، الألبان، الشيشان، البلغار، الآريون وغيرهم، وكما تعد الأقليات القرمية، التتارية، الأذرية، الغاغارية، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية أقليات تركية[1].

انعكست هذه التركيبة السكانية على طبيعة النشاط الاقتصادي وعلى توزيع السكان حيث تتركز مراكز الصناعة والتجارة التركية حول منطقة مدينة اسطنبول وفي باقي المدن الكبرى خاصة في الغرب وهناك فارق كبير في مستويات المعيشة والحالة الاقتصادية بين الغرب الصناعي والشرق الزراعي، ويعتبر القطاع الزراعي اكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة (40%) من مجمل قوى العمل في البلاد، قامت تركيا بإنشاء اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي منذ 1996 حيث تبلغ نسبة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 51.6% من مجمل الصادراتها.في الفترة الممتدة من 1945 إلى بداية الثمانينات، اتبعت الحكومة سياسة اقتصادية تركزت على الاقتصاد الداخلي (القطاع العام)، لكن في ظله عرف الاقتصاد التركي التضخم وانخفاض العملة التركية بسبب البيروقراطية والفساد وعرفت الميزانية عجزًا، لكن بعد سنة 1982 دخلت تركيا عصرًا جديدًا بتشجيع الخصخصة رغم أن الليرة التركية عرفت أزمات حادة: 1990، 1999، 2001.

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي في تركيا:

قام مصطفى كمال أتاتورك[*] بتأسيس الجمهورية التركية قوامها دولة قومية حديثة ذات توجه إيديولوجي علماني، شكل الإسلام السياسي أحد دعائمها منذ أن كانت الأستانة عاصمة تركيا (عهد الإمبراطورية

[1] عبد الله فادي، المرجع السابق.

[*] مصطفى كمال أتاتورك (1881-1938) مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي، ألغى الخلافة العثمانية وأسس مكانها تركيا المعاصرة، سنة 1921 وضع المجلس الوطني الكبير (البرلمان) الذي أسس لوثيقة الدستور (القانون الأساسي)، أكتوبر 1923 تم اختيار أنقرة عاصمة وأعلنت تركيا جمهورية.

العثمانية)، رغم أن المتتبعين ينتقدون تجربة الإسلام السياسي على أساس أن تركيا تعيش انفصامًا حضاريا، وذلك لاعتبارين:

1-التنظيم الرسمي التركي: يتسم بالتناقض والتضارب في بعض القضايا والمواقف " فمن جهة كانت الكمالية تصور الإسلام رمزًا للتخلف الذي لابد من التغلب عليه في سبيل جعل تركيا دولة قومية حديثة ومن الجهة الثانية لم تكن الجمهورية الجديدة قادرة على استبصار الإسلام بين عشية وضحاها "[1].

2-وجود ثنائية ديني: حيث ثمة إسلام رسمي نقي خاص بالدولة من جهة وإسلام تقليدي خاص بالعامة وجمهور الشعب، حيث أن الإسلام الرسمي لا يمتلك تمثيل قوي كما أن رجال الدين أو طبقة العلماء محدودة التأثير في السياسة." كما توجد ثنائية أخرى وهي ظاهرة الانقسام بين الإسلام السني الرسمي المنتمي إلى المذهب الحنفي في الفكر الإسلامي ممثلاً برئاسة الشؤون الدينية من جهة والصيغة الخاصة من صيغ المذهب الشيعي الذي تعتنقه الطائفة العلوية "[2].كمايتم توظيف الدين في تركيا لأغراض سياسية حيث أن النظام الحزبي وميوعة الانتماءات الحزبية ما لبث التنافس على كسب التأييد الانتخابي للجماعات الدينية المختلفة أن أصبح أحد عناصر العمل والنشاط الانتخابيين. مجمل القول أنّ النظام السياسي التركي يتميّز بوجود اتجاهين سياسيين مؤثرين في الحياة السياسية: الاتجاه الأول تقليدي علماني مثلته الأحزاب العلمانية التي تحمل إرثا كماليا رغم اختلافاتها بين اليمين واليسار، ويعتبر الجيش الحامي الأساسي للعلمانية، والاتجاه الثاني إسلامي: تمثله الأحزاب الإسلامية وفي مقدمتها حزب الرفاه الذي أصبح حزب الفضيلة بعد حله من طرف الجيش.ولدراسة طبيعة النظام السياسي التركي لابد من التطرق إلى المسار التاريخي للنظام السياسي التركي: بعد وفاة كمال أتاتورك خلفه " عصمت إينونو 1938 " حيث سمح بالتعددية الحزبية، غير أن رئيس الوزراء " عدنان مندريس " كانت له نفوذ في دوائر النظام، حيث أدخل تركيا في الحلف الأطلسي وجعل تركيا تعترف بدولة إسرائيل 1949. هذا وقد عرفت تركيا في تاريخها الحديث أربعة انقلابات:

---

[1] كرامر هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،(تر:فاضل حتكر)،المملكة العربية السعودية،دار العبيكات،2001، ص107.

[2] المرجع نفسه، ص ص108-109.

1. " **1960:** أجريت الانتخابات العامة وتم إزاحة الحزب الديمقراطي وتشكلت عنه حكومات إئتلافية، حيث خرج حزب العدالة وبرز باعتباره الوريث الوحيد للحزب الديمقراطي (1965): بالأغلبية (53%) من الأصوات، وشكل سليمان ديميريل حكومته الأولى"[1].
2. **1790:** تدخل العسكر مرة أخرى واجبروا سليمان ديميربل على الاستقالة اثر الفوضى والسخط الاجتماعي والاقتصادي فاستقال تاركا للجيش مهمة تشكيل وزارة تكنوقراطية، غير أن سنة 1973: تميزت بإجراء انتخابات وإعلان الحكم المدني.
3. **1980:** قاد الجنرال كنعان إيفيرين انقلابا أطاح بالحكومة المدنية وفي سنة 1982 تم وضع دستور جديد للبلاد، وانتخب هذا الأخير رئيسا للجمهورية التركية.
4. **1989:** اختيار تورغوت أوزال رئيسا لتركيا وفي سنة 1993 تولى " سليمان ديميربل" السلطة بعد وفاة " أوزال"، 1995 فاز حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان[*] وتولى هذا الأخير رئاسة الوزراء ونظرًا لأن توجهه كان إسلامي تم حضر حزبه سنة 1998، وتولى بولند أجاويد رئاسة الحكومة.

2000: تولى سيزر رئاسة الحكومة ودخلت تركيا أزمة اقتصادية حادة إثر تأزم المواقف داخل النظام التركي، واللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتأزم العلاقات مع فرنسا اثر مجازر الأرمن وكذلك حظر حزب الرفاه الإسلامي كما تم فرض شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها تعديل 20 مادة في الدستور.أما سنة 2002: الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب العدالة، وتولى رئاسة الحكومة طيب رجب أردوغان.بالنسبة لمؤسسات النظام السياسي التركي تتمثل في:

1. **الجمعية الوطنية:** تمثل السلطة التشريعية وعدد أعضائها 550 عضوا ينتخبون كل 05 سنوات.
2. **رئاسة الجمهورية:** ينتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ويشترط أن يكون عمره فوق الأربعين وحاصلاً على شهادة جامعية ويمنع الدستور رئيس الجمهورية من الترشيح مرة ثانية ويوجب على الرئيس أثناء ولايته أن يقطع علاقته مع حزبه وأن يوقف عقوبته في البرلمان[2].

---

[1] وليد رضوان، العلاقات العربية التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية PKK في العلاقات العربية التركية، العلاقات الدولية نموذجا، لبنان: شركة المطبوعات، 2006، ص132.

[*] هو زعيم تيار الإسلام السياسي في تركيا تم منعه من المشاركة في الحكومة المختلفة بسبب نشاطه المعادي للعلمانية، وكان تأسيس حزبه الرفاه تحديا لقوى العلمانية.

[2] أشرف أبو اليزيد، " أحلام تركية "، العربي، العدد 539، أكتوبر ،د.م.ن، 2003، ص44.

3. **رئاسة الوزراء:** رئيس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية من بين الفائزين في الانتخابات التشريعية ويختار رئيس حكومته بالتشاور مع رئيس الجمهورية وبتصديق الجمعية الوطنية.
4. **المحكمة الدستورية:** تنص المادة 146 من الدستور على أن المحكمة الدستورية تتكون من أحد عشر عضوا نظاميا (عاديا) وأربعة أعضاء غير منتظمين[1]، تعتبر المحكمة الدستورية هي أعلى هيئة قضائية في البلاد (حسب دستور 1982).
5. **مجلس الأمن القومي:** سمح هذا المجلس للمؤسسة العسكرية أن تحظى بصلاحيات واسعة، حيث نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية، والتدخل في ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية وعبر الانقلابات العسكرية المباشرة.

نستنتج الخصوصية العلمانية للنظام السياسي التركي كما ان نمط اشتغاله يقوم على ازدواجية السلطة التنفيذية التي يتقاسمها رئيس الحكومة، رئيس الجمهورية؛ كما نلاحظ دور مهيمن للمؤسسة العسكرية وكذلك إعطاء المجال للتيار الإسلامي السياسي اللبرالي في الحياة السياسية

[1] ديانا أحمد، "دستور جمهورية تركيا"، الحوار المتمدن: العدد 3504، آخر تحديث 2011/10/2 متحصل عليه: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=277907

خلاصة:

إن التحول في مدلولات الأمن انعكس على السياسات الأمنية للدولة حيث أصبحت هذه الأخيرة تأخذ بمفاهيم الأمن الموسع أو الأمن ألتعددي كما ان عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع القضايا الأمنية الجديدة استوجب فتح المجال للدراسات النقدية للتعامل مع التهديدات التي تمخضت عن إفرازات العولمة وتناقضاتها إذ أن التهديد أصبح غير مرئي و واضح ويتسم بالتعقيد والتشابك بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للعنف، والانتهاك الشديد لحقوق الإنسان. كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر وكان لزامًا أن يؤدي ذلك إلى تغير الأجندة الأمنية في العلاقات الدولية، فشهدت العقود الأخيرة مزيدًا من التركيز على قضايا تلوث البيئة، والانفجار السكاني، وقضايا اللاجئين، وغيرها من قضايا القضايا العالمية.

البيئة الأمنية التركية داخليا مرتبطة بالموقع الاستراتيجي لتركيا وبتركيبتها البشرية كما ان توزيع القوة داخل النظام السياسي مرتبط بالفسيفساء المجتمعية المميزة للمجتمع التركي فالتعدد الهوياتي والعرقي القى بظلاله على طبيعة السياسات الأمنية المتخذة وكذلك على طبيعة النخب التي تداولت على الحكم في تركيا والتي لها مرجعيات دينية ضاربة في التاريخ ،فالنظام السياسي التركي هو نظام علماني ديمقراطي عسكري ،يقوم على التعددية الحزبية اللبرالية وفقا لنظام دستوري ينص على أن القوات المسلحة تمثل حامي العلمانية. كما يتميز النظام السياسي بخاصية التداخل والتفاعل بين السياسة والدين فالحياة الحزبية منذ1950 عندما شهدت تركيا نهاية حكم الحزب الواحد(حزب الشعب الجمهوري الكمالي)،فأحزاب يمين الوسط التي تداولت على السلطة بشكل شبه متواصل عملت على إدخال الإسلام بوصفه موروث ثقافي في صلب التيار الرئيسي للسياسة التركية.

ثؤثر طبيعة النظام السياسي التركي على عملية صنع السياسة الخارجية والأمنية التركية

حيث تميزت تركيا بتبني نظام علماني وفق النموذج الغربي مما جعل صانع القرار يرتكز بالأساس على المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية فمؤسسة البرلمان ووزير الخارجية تابعين **للمؤسسة العسكرية.**

الفصل الثاني:

انعكاسات السياسة الأمنية التركية على دول الجوار الإقليمي- نحو سياسة أمنية ودفاعية متعددة المستويات-

المبحث الأول: العوامل المتحكمة في السياسة الأمنية التركية

المطلب الأول: العوامل الداخلية المتحكمة في السياسة الأمنية التركية

الفرع الأول: المرجعيات الفلسفية لمبادئ داوود أوغلو

الفرع الثاني: العقيدة الأمنية التركية

الفرع الثالث: مشاكل الهويات والأقليات

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المتحكمة في السياسة الأمنية التركية

الفرع الأول: توجهات وادوار السياسة الخارجية التركية

الفرع الثاني: الاستراتيجيات الأمنية التركية إقليميا

المبحث الثاني: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو الدوائر الإقليمية

المطلب الأول: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو دائرة الشرق الأوسط

المطلب الثاني: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو دائرة القوقاز ودول البلقان

المطلب الثالث: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو آسيا الوسطى

المبحث الثالث: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو القوة الكبرى

المطلب الأول: الالتزام التركي تجاه الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: روسيا كتهديد للأمن التركي

المطلب الثالث: تركيا كحليف أمني استراتيجي مع الحلف الأطلسي

يمثل السياق الإقليمي اليوم مجالاً للتحديات الأمنية الجديدة والتي لابد على المجتمع الدولي وكل دولة على حدا مواجهتها،إنه منعرج ونقطة تحول لإدراك أشكال اللاأمن الجديدة والعنف المعولم . الراهن أن السياسة الأمنية التركية تجاه دول الجوار الإقليمي تعرف صورا مختلفة من التصرفات الرسمية التي تعكس عدم الشعور بالأمن نتيجة لما تتعرض له من توترات داخلية وإقليمية ودولية، والملاحظ أن الشعور بالقلق الأمني يتفاقم وسط زيادة حجم الخطر المهدد لكيان تركيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد تبنت تركيا سياسة أمنية ودفاعية متعددة الأبعاد والمستويات (البعد الداخلي– الإقليمي– الدولي) ووصفت **بالجديدة** لأنها انعكاس للتحول الذي طرأ على تركيا داخليا وكذلك المتغيرات الأمنية الجديدة التي شهدها النظام الدولي، الأمر الذي سمح بالتركيز على المناطق وأقاليم مرتبطة بها جغرافيا ،تاريخيا ،جيو–ثقافيا وجيو–استراتيجيا.

نقطة التحول في السياسة الأمنية التركية ارتبطت بعامل داخلي: **بتغيّر النخب الحاكمة** ووصول رجب طيب اردوغان وداوود اوغلو على رأس هرم السياسة الخارجية والأمنية التركية حيث **تم إبعاد المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية**.عامل إقليمي: **التطلع نحو الشرق الأوسط وإنهاء القطيعة بتبني الثنائية القارية والتعددية الإقليمية.**

عامل دولي: **التخلص من صفة الدولة الهامشية التي كانت تعيش على أطراف المنظومة العسكرية الغربية (الناتو) وأصبحت تتجه نحو العديد من الدوائر الإقليمية وفق مفهوم الامن التعددي.**

لذلك سنتناول في هذا الفصل انعكاسات سياسة الأمن التركية الجديدة على دول الجوار الإقليمي من خلال دراسة الدوائر الإقليمية التي تدخل في بناء الهندسة الأمنية التركية.

المبحث الأول: العوامل المتحكمة في السياسة الأمنية التركية

هناك مجموعة من الاعتبارات التي تتحكم في توجهات وادوار تركيا إقليميا، طالما أن المجال الإقليمي هو الذي تنفذ فيه سياسة الأمن التركية النابعة من سلوك وخيارات القادة داخليا، فغالبا ما تتأثر السياسة الأمنية بطبيعة توجهات النخب المحلية، وكذلك تصوراتهم وإدراكاتهم (النسق الفكري والعقائدي لصناع القرار) تجاه الصديق والعدو، كما تتحدد السياسة الأمنية التركية بناءًا على تأثير عامل التعدد الثقافي والعرقي والاثني في رسم ووضع تلك السياسات. إن أي سياسة أمنية تضعها الدولة هدفها بالدرجة الأولى مرتبط باستقرار النظام السياسي واستمرارية كيان وهوية القومية أو الوطن ،فالسياسة الأمنية التركية جاءت من اجل الأمن القومي التركي– تقوية التجانس الاجتماعي الداخلي–توسيع الدور التركي في محيطه والبحث عن مكانة مؤثرة (الدولة الأنموذج).

المطلب الأول: العوامل الداخلية المتحكمة في السياسة الأمنية التركية

تتأثر السياسة الأمنية التركية بمجموعة من المحددات الداخلية ،نجد المحدد التاريخي المرتبط برصيد تركيا التاريخي وماضيها العثماني والكمالي الاتاتوركي حيث يسعى صناع القرار في الشأن الأمني إلى استحضار ذلك الموروث.كما يلعب المحدد الجغرافي دورا كبيرا في توجهات سياسة تركيا الأمنية.

الفرع الأول: المرجعيات الفلسفية لمبادئ داوود أوغلو[1]

باشرت تركيا (أردوغان) بخطوات بطيئة لكن ثابتة العمل على اكتساب وظيفة أو دور عامل الاستقرار " الوسيط " أو " إطفائي الحرائق " حيث بنت سياستها الأمنية على قاعدة أنها تمتلك عمقا جغرافيا بـ "هويات " إقليمية متعددة لكونها تنتمي إلى دائرة الشرق الأوسط، البلقان، القوقاز، آسيا الوسطى، بحر قزوين، البحر المتوسط والخليج والبحر الأسود وأوروبا وكذلك عمقا تاريخيا منبثقًا

[1] دوود أوغلو: هو وزير خارجية تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية ومهندس لساسة الخارجية والأمنية التركية، ولد في مدينة قونية التركية عام 1959، حاصل على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية والسياسية في جامعة البوسفور ودرجة الماجستير في قسم الإدارة العامة في نفس الجامعة، ثم درجة الدكتوراه في قسم العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، عين مستشارًا لرئاسة مجلس الوزراء 2002 كما له كتب علمية عديدة.

من إرثها العثماني،فسياستها الأمنية هي تطبيق لنظرية داوود أوغلو، حيث وضع الخطط العريضة لهندسة الأمن التركي وهو ما أدى إلى تحول عميق في توجهاتها الأمنية إقليميا:

- تركيا تعرف كيف تبرر بالأهداف ما يخدم مصالحها وأن العثماني الجديد يعرف كيف يتحالف.
- انطلقت تركيا تؤدي دور إسلام معتدل لبرالي يحافظ على الأصول وقادر على التعايش مع الغرب الذي رأى فيه بديلاً للنماذج التقليدية (الوهابية) ويسميها البعض الدولة المحور (L'état Pivot).
- " التحول إلى رقم صعب في المعادلة الأمنية الإقليمية، بما يزيد من جاذبية تركيا للغرب عمومًا ولأوروبا خصوصًا ويضمن لها عضوية الاتحاد برأس مرفوع غاية لا تحققها طبعا العلاقة مع إسرائيل أو مع السعودية صاحبة الخطوط المفتوحة مع واشنطن، بل الانخراط الايجابي مع محور الشر والقدرة على مخاطرة أخطاره، عبر الدفع باتجاه تسويات تضمن الاستقرار في المنطقة "[1]،ولتحقيق ذلك وضع " ادوارد أوغلوا " مبادئ ترتكز عليها تركيا في سياستها الأمنية إقليميا.

1- استغلال العمق الاستراتيجي لتركيا:

ترتكز تركيا في توجهاتها الأمنية نحو دول الجوار الإقليمي على نظرية " العمق الاستراتيجي"، خاصة فيما يتعلق بالشرقين الأوسط والأدنى واسيا الوسطى وجنوب القوقاز، فبعد رفض أوروبا لدخول تركيا منطقة الأورو، ورأت تركيا أنه بإمكانها الاعتماد على نفسها في إدراك أمنها الشامل والمتعدد، حيث يرى الباحث " عقيل سعيد محفوظ " أن ذلك هو نوع من المراجعة بقصد تدوير الزوايا وإعادة التهيئة الرامية لتعزيز وتأكيد اتجاهها نحو الغرب، بمعنى الاتجاه شرقا لحيازة المزيد من القوة والمكانة والقابلية للاندفاع نحو الغرب.

اعتبر داوود أوغلو أن مكانة تركيا دوليا مرتبطة بشكل مباشر بموقعها الجيواستراتيجي في محيطها وأدوارها الإقليمية التي يُفترض أن تلعبها، والمقصود بالمجال الجغرافي الذي تتضمنه نظرية العمق الاستراتيجي هي المناطق التي ترتبط بالحدود التركية بريًا وبشكل مباشر وهي: البلقان، الشرق

[1]عبد الله فادي ، " تركيا في القرن الحادي والعشرين، الوظيفة والدور المستجدان في ظل التغيرات الجيو إستراتيجية على صعيد العالم والمنطقة،المرجع السابق.

الأوسط، القوقاز التي سماها المناطق البرية القريبة، ويرى في كتابه أن هناك علاقة بين متغيرين فكلما لعبت تركيا أدوارًا أكثر فاعلية في الشرق كلما ارتفعت مكانتها في الساحة الغربية الدولية، حيث أطلق عليها " نظرية القوس والسهم "[1] حيث استدل داوود أوغلو بمقولة المؤرخ الفرنسي (فيرناند بروديل Fernand Braudel) في كتابه " تاريخ الحضارات ": " مبينا الدور الأساسي للجغرافيا في تشكيل الحضارات المختلفة: "إنّ الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية"، بمعنى الإدراك الزماني والمكاني الذي يتم تطويره على نحو زخم من الوعي بوجوده "[2]."و في كتابة العمق الاستراتيجي La Profondeur Stratégique إدوارد أوغلو لخص نظرته قائلا: La paix dans notre pays et dans le monde السلام في بلدنا وفي العالم"[3].

2– تنفيذ سياسة الأمن الإقليمي والاستقرار الإقليمي:

" في نظام العولمة فإن القضية الأمنية تصبح هاجسا مشتركًا لكل الدول في ظل نظام أزيلت فيه الحدود، وفي ظل العولمة يصبح النشاط الإجرامي العالمي وبالذات في المجال الاقتصادي أكثر اتساعا، وعالمية الجريمة تزداد مساحتها حيث نرى الجرائم العابرة الحدود والقارات في ظل تقدم التقنيات كالتصنت على المؤسسات الأمنية[4].ويبدو هذا التأثير العابر للحدود في منحى متزايد حيث أدى إلى انتقاص السيادة الوطنية وزيادة جدلية التأثير والتأثر خاصة من الدول المتجاورة إقليميا، وذلك ما سمي بـ " الأمننة/الإقليمية/ العولمة.تنتهج تركيا سياسة أمنية إقليمية قائمة في تصور شامل ومتعدد المستويات للأمن الإقليمي ككل، فأمن الإقليم هو امن تركيا وهذه الرؤية هي مُلهمة جهودها في إدارة الأزمات وتساعد على رسم مسار التطورات الأمنية الحاصلة في محيطها الإقليمي، حيث تتصور تركيا رؤية نظام إقليمي يقوم على نظم سياسة تمثيلية تعكس المطالب المشروعة للشعوب، نظام إقليمي تجتمع فيه دول المنطقة على القيم الأساسية للديمقراطية

---

(1) داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي ،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ،المرجع السابق، ص145.

(2) المرجع نفسه، ص121.

(3) Latif Husyin, La nouvelle politique extérieur de la Turquie, (Trad: Mireille Sadège), Paris: Les éditions CV, 2011, P53.

(4) مجموعة باحثين، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص19.

والتكامل الاقتصادي (Soft Power)، ونظام ثقافي على أساس قبول التنوع والتعدد الثقافي والتوافق من أجل الوصول في الأخير إلى الأمن والاستقرار الإقليمي.

3– العثمانية الجديدة ومبدأ صفر مشاكل مع الجيران:

" تمتلك تركيا ميراثا تاريخيا متعدد الاتجاهات يحمل في داخله تراكم التجربة السياسية التاريخية القديمة بالإضافة إلى عناصر الحداثة الأساسية والأكثر تشابكا في المرحلة المعاصرة ويتيح إعادة إنتاج هذا الميراث من جديد من خلال أطروحات تفتح المجال أمام آفاق جديدة "[1].ويرتكز مفهوم العثمانية الجديدة على تصورين وفق ما ذهب إليه " داوود أوغلوا ":

1. إعادة بعث تيار النزعة العثمانية وإحياءه.
2. تبني موقف يحاول أن يوائم بين القيم الغربية والقيم التقليدية في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة.حيث بدأت تركيا اعتبارًا من سنة 1992، بترديد عبارة " العالم التركي من الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم " في تعبير عن تصور توسعي للعالم التركي." بالنسبة لنظرية صفر مشاكل (Zéro Problème): تركيا تتجه نحو سياسة عالمية متجددة أو مبتدعة ديناميكية، متعددة القوميات (Multi- Nationale)، متعددة الأقاليم (Multi- régionale) متعددة الثقافات (Multi- Culturelle) "[2]، فالشرط الأدنى لنجاح سياسة تركيا الشرق أوسطية: إستراتيجية متينة تحتوي الشرق الأوسط جيوثقافيا وجيوسياسي، سياسة خارجية مرنة تضمن تأمين التنسيق للتكتيك الدبلوماسي والعسكري وفي الأخير القادرة على متابعة التأثير على هذه المناطق،" حيث كتب داوود أوغلو قائلاً: **تناولنا الشامل للاتجاهات التاريخية وإحساسنا بقدرتنا على الفعل، نظامنا الداخلي السلمي المستتب القائم على التوازي بين الحريات والأمن وتكاملنا مع جيراننا من جديد، سنستمر في الدفاع عن مبادئ سياستنا الخارجية الحاضنة للقيم المحلية والعالمية، والتي تقوم على: تناولنا للمشكلات الدولية انطلاقا من قيمنا وثقافتنا بأنفسنا في تحمل المسؤوليات الدولية، عملنا بشكل مستقل لتحديد أولوياتنا وتبنينا منهج**

[1] داوود أوغلو ،العمق الاستراتيجي،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ،المرجع السابق، ص117.
[2] Loctif Husyin, , Op. cit, P57.

رؤية لإدارة الأزمات "[1].وهذا يعني أن تركيا ستسعى لتسوية خلافاتها مع الجيران وذلك من خلال الانخراط الجدي في محاسبة الذات وتجاوز الخلافات التي فرقت بينها وبين دول الجوار وذلك لن يكون إلا إذا أدت تركيا دورها كدولة مسئولة على المستوى العالمي وزيادة علاقات ترتكز على الدبلوماسية المتناغمة[2].

الفرع الثاني: العقيدة الأمنية التركية

" العسكر يحمي الدستور والدستور يحمي العسكر "، صيغة يمكنها أن تعبر عن العلاقة الأبوية بين كلا الطرفين، العسكر– الدستور على مدار تاريخ الجمهورية التركية[3]،إذ أن العسكر هم الذين أسسوا تركيا الحديثة ونظامها الجمهوري واتخذ " رجب طيب أوردوغان" تعديلات دستورية من أجل إقامة حكم مدني وفاءًا لمعايير كوبنهاجن، خاصة بعد الانتقادات الموجهة للدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية، حيث يعارض داخليا وصول الإسلام المتشدد للسلطة كذلك تم إبعاد الأحزاب الإسلامية ذات التوجه الراديكالي، كما استبعد الأحزاب التي لها علاقة بكوادر كردية تسعى للأغلبية في البرلمان التركي، أما خارجيا فهو يعارض انضمام تركيا إلى حظيرة الاتحاد الأوروبي رغم أنّ ذلك سوف يزيد من قوتها الإقليمية، كما أنّ دور الأجهزة الأمنية التركية يعتبر أساسي كفاعل في إرساء عقيدة أمنية ترتكز على الدفاع والوقاية قبل كل شيء ويسعى إلى تعزيز المكاسب المحصلة من مزايا التحالفات الثنائية والجماعية، كما تم تحديث الجيش التركي وفق مقتضيات الأمن ألتعددي ليتلاءم مع التحول الحاصل للتهديدات والمخاطر التي تواجهها.

- **دور القوات العسكرية:** كعمود فقري للسياسة الأمنية:تمثل القوات العسكرية التنظيمات والوسائل العسكرية للدولة من أجل انجاز سياستها الأمنية والدفاعية، العسكر مجهزون بالموارد البشرية والمادية والمالية من اجل ضمان مهمتهم:

---

[1] داوود أوغلو، الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر السفراء السنوي المنعقد في أنقرة 2011/12، مركز البحوث الإستراتيجية SAM، التابع لوزارة الخارجية التركية.

[2] داوود اوغلو احمد،"سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية"،النهار،لبنان،25 2010/06/26،متحصل عليه –http://saudiinfocus.com/ar/forum/forum

[3] طارق عبد الجليل، " السياسة والعسكر في تركيا واقع العلاقات ومآلها "، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، متحصل عليه: http://stadies.aljazeera.net

" المهمة الميدانية: La Mission sur le Terrain: إن مفهوم الدفاع والأمن توسع وتطور في السنوات الأخيرة، فأصبحت مهام الجيش على الميدان تتمثل في الأساس في:

1– حماية سيادة واستقلالية الدولة؛ حماية التجانس الاجتماعي والمواطنين؛ الأمن الداخلي ومساعدة المدنيين؛ الإغاثة الإنسانية (Secours Humanitaires) في حالة الكوارث الطبيعية (Cataclysme naturels).

2– المشاركة في المهام الإقليمية والدولية من اجل صون وحماية الأمن العالمي:

أ. الحماية: La protection: كعملية وقائية.

ب. التدخل: L'intervention: كعملية علاجية.

ج. رد الفعل: La réaction: "[1]

أ/ الحماية: حماية الدولة، مواطنيها، إقليمها هي المهام التقليدية للقوات العسكرية الحماية تمس الفضاء الجوي– البحري– البري، هذه المهام الدائمة تُوكل للدرك– الشرطة– حراس البحار للقيام بإجراءات وقائية (Dispositions Préventives).من اجل ردع الجرائم ضد القانون والتي تقوض الأمن الاجتماعي، " الردع أصبح أولوية في أي سياسة أمنية بسبب اتساع نطاق بعض المخاطر: كالتهديد النووي والإرهابي والردع العسكري هو قبل كل شيء يُطلق ضد الأعداء أو الإرهاب الجزئي في حالة احتمال عدوان "[2].

ب/ التدخل: عندما تفشل الوسائل الحمائية والوقائية ويصبح التهديد حقيقي للقوات العسكرية تضطر للتدخل، فسياسة الأمن توفر العلاج لاستعادة الأمن والنظام في أسرع وقت ممكن وذلك وفق مبدأين: التدخل السريع؛ تخفيف الخطر على المدنيين.

ج/ رد الفعل: عند ظهور أزمة أو نزاع داخلي أو خارجي حماية الأمن هي المهمة الأولية لأنّ أي خطر أو تحدي سيكون خطرًا يواجه مباشرة المدنيين.

نستخلص أن العقيدة الأمنية التركية ترتكز على عنصر **القوة العسكرية**، حيث تعتمد في الإمداد العسكري ومواجهة مصادر التهديد على الولايات المتحدة ودول أخرى مثل ألمانيا– إسرائيل،

---

(1) Oliver Dalichau, Sécurité et défense: nouveaux défis nouveaux acteur,op.cit , PP19-20.

(2) Ibid, P20.

إلا أنّ تلك الأطراف تسعى في الوقت نفسه إلى ضبط مستوى القوة العسكرية لدى تركيا وفي نسق القوة الراهن تتقلص خيارات التسلح والإمداد الأمني وتزيد أعباءها الأمنية، كما تقلص فرص الإسناد الأمني والتسلح، كذلك تتحفظ الدول الغربية من تطوير تركيا لقوتها النووية وتسعى فقط لإبقائها كمستودع للأسلحة النووية.

الفرع الثالث: مشاكل الهويات والأقليات

إن الجماعات الوحيدة التي يُعترف بأنها أقليات في تركيا هي التي جرى إعطاؤها صراحة وضعية الأقلية في معاهدة لوزان التي شكلت أساس الاعتراف الدولي بالجمهورية التركية في سنة 1932، فإن الأقليات الوحيدة هي: الأرمن المسيحيون، واليونانيون والأرثودوكس، واليهود[1].يتمسك الساسة الأتراك بعقيدة أنّه ليس ثمن إلا شعب واحد في تركيا بهدف رفض المطالب الكردية بحقوق الأقلية، وقد تم دسترتها في صلب الدستور الذي جاء بعد انقلاب 1980 وتمت الموافقة عليه في استفتاء 1982.فالعامل الإثنو–هوياتي ومشكل الأقليات اعتبار أو عامل لا يمكن لتوجيهات السياسة الأمنية التركية إغفالها أو تجاهلها.حيث أنّ مشكل الهويات في تركيا مرده إلى مقاومة الاقليات للدولة التركية الجديدة ورفض لإيديولوجيتها العلمانية والقومية الهادفة بشكل رسمي إلى تثقيف وتلقين الشعب هذه الإيديولوجية الجديدة بالاعتماد على اللغة التركية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المتحكمة في السياسة الأمنية التركية

تتحدد السياسة الأمنية التركية وفق اعتبارات خارجية، ترتكز على مفهوم الدولة المحور أو الدولة المركز: أو الزعيم الإقليمي: وهي الدولة التي تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤولية خاصة، توظف وتستثمر إمكانياتها للقيام بدور نشيط على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتعمل مثلاً للتأثير على أنماط التحالفات والاتجاهات الإقليمية وتحاول أن تجعل من اتجاهها العام الاتجاه المسيطر إقليميا وتحاول أن توظف نسقها الإقليمي على المستوى الدولي، أحيانا توظف مركزها الدولي لتحقيق مكاسب على المستوى الإقليمي[2].

---

[1] كرامر هاينتس،المرجع السابق ، ص80.

[2] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان: دار الكتاب الغربي، 1985، ص:173، 174.

حيث تتأثر سياستها الأمنية بالعديد من المتغيرات الخارجية منها ما يرتبط بطبيعة توجهات النخب في السياسة الخارجية طالما أن البعد الأمني هو أحد أبعاد السلوك الخارجي، وكذلك يرتبط بالاستراتيجيات الأمنية التي تتبناها الأغلبية الأمنية العسكرية من أجل التخطيط الأمني وإدارة أمنها ودفاعها إقليميا.

الفرع الأول: توجهات وأدوار السياسة الخارجية التركية

إنّ صعود السياسة الخارجية التركية في المنطقة هو نتيجة توافق موضوعي بين عوامل مختلفة داخلية وخارجية، حيث ترى النخب السياسية التركية ضرورة أتباع " سياسة مناسبة "، وهي نوع من " الاستثمار"، توافق نشط ووعي بالتغيير، أكثر منه إحيائية دينية أو ثقافية وقد تجلى ذلك بالتنظير " للوسطية " و" التوليف " و" المزاوجة " بين البعدين الشرقي والغربي في التكوين التركي المعاصر، ومن ذلك التأكيد على أن مطالب الانضمام للاتحاد الأوروبي والتحالف مع الولايات المتحدة– بكل ما يقتضيه ذلك من مواقف وسياسات– لا تتعارض مع الهوية الدينية والتاريخية، أو العكس؛ وإن التوسط بين الغرب والإسلام السياسي (وصولا إلى إقامة نوع من التحالف بينهما)، شكّل فرصة ثمينة أمام تركيا لأن تحقق مكاسب ريادية وقيادية وأن تطمح لأن تكون " الدولة المركز"– بتعبير داوود أوغلو– في الشرق الأوسط وربما في المجال الإسلامي[1].

" في كتابه: **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية، التغيير** قدم الباحث " عقيل سعيد محفوظ: " تفسيرا لمقاربة السياسة الخارجية التركية حيث يرى أنها ترتكز على بعدين رئيسيين:

1. الأهداف البعيدة التي تظللها إيديولوجيات أو سرديات كبرى" بالمعنى الذي يورده " فرنسوا ليوتار (F.Lyotar)، إيديولوجيا عثمانوية إسلاموية هجينة يتداخل فيها الحداثي الغربي والتراثي التاريخي والمشرقي والديني...
2. السياسات العملية التي تحكمها حدود القدرة والإدارة السياسية وفرص وإكراهات الواقع "[2].

---

[1] لؤي المدهون، " تركيا والربيع العربي: الايدولوجيا الناعمة في خدمة البراغماتية النفعية، الحوار مع الباحث عقيل سعيد محفوظ حول تحولات السياسة الخارجية التركية متحصل عليه: 2013/06/06
http://ar.qantard.de/content/hwr-m=ibhtn-qyt/

[2] المرجع نفسه.

كمـا تـؤثر ادوار السياسـة الخارجيـة علـى توجهـات سياسـتها الأمنيـة إقليميـا وتتمثـل هذه الأدوار في:

1. **القاعدة الأمنية:** " ترتكز عقيدة تركيا الأمنية على أن الحاجة إلى الأمن تتطلب إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية وإستراتيجية تضمن لها موقفا أفضل تجاه مصادر التهديد الداخلية والخارجية"[1].أقامت الولايات المتحدة في إطار الحلف الأطلسي قواعد عسكرية في مناطق عديدة من تركيا حيث تعتبر تركيا مستودعًا لأنواع مختلفة من الأسلحة وقواعد المراقبة والتجسس، وظفتها الولايات المتحدة لأغراض كثيرة: أمن إسرائيل، حروب الخليج، الأمن الطاقوي (النفط والغاز)، وهو ما يعزز الأمن التركي في المنطقة، إذ تضطلع تركيا بدور محوري في قلب الإستراتيجية الغربية في إطار هذه القواعد الأمنية خصوصًا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وضرب العراق2003.لكن يرى المنتقدون أن تركيا تسعى من خلال هذه القواعد الأمنية إلى توجيه القوى الكبرى للتحالف مع تركيا للتحكم في التوازنات الإقليمية والاستعدادات الموجهة لإيران وسوريا (النظام السوري)، كما أن بعض الأحزاب المعارضة تعارض هذه القواعد العسكرية، حتى أنّ البرلمان التركي لم يوافق موافقة مطلقة أو دون ثمن على استخدام كامل القواعد العسكرية الأمريكية في العمليات العسكرية لاحتلال العراق، وقد طلبت تركيا ثمنا لذلك بلغ: 25–38 مليار دولار تحت عنوان التعويض عن الخسائر المحتملة.
2. **الموازن الإقليمي:** تتخوف تركيا من بروز دول أخرى تنافسها حول الريادة الإقليمية وكذلك حول الولايات المتحدة، لأن ذلك سيؤثر سلبًا على أمنها القومي ومكاسبها القادمة من التحالفات مع الغرب، لذلك سعت وتسعى إلى اتخاذ سياسات وخيارات أمنية لا تتوافق أحيانا مع الغرب (استقلالية) لتؤكد أفضليتها وتبرز في الواجهة، وتعتبر إيران وإسرائيل ابرز القوى المنافسة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط.
3. **الوسيط:** لعبت تركيا دورًا مهما من اجل الحوار الحضاري وتعزيز الثقة والتفاهم حول العديد من القضايا من أجل السلم والأمن الدوليين، " حيث صرح رئيس الوزراء " رجب طيب أردوغان" إن تركيا التي يثق فيها الجميع على استعداد للمساهمة في عملية السلام والقيام بكل

[1] سعيد محفوظ عقيل، المرجع السابق، ص– ص182–183.

ما تستطيع أن تقوم به في هذا المجال"[1]، وابرز مثال: الوساطة التركية بين إسرائيل وسوريا حول الجولان.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات الأمنية التركية إقليميا

تتبنى تركيا استراتيجيات أمنية هادفة وموجهة للحفاظ على الأمن القومي التركي ومصالح البلاد بالدرجة الأولى ويعكس ذلك شعورًا مبالغاً فيه بالخطر الداخلي والخارجي، لكن ذلك منطقي نظرًا لموقع تركيا في محيط غير آمن، وكذلك تعقد وتشابك التفاعلات في المنطقة ضمن أقاليم متداخلة ومتقاطعة، تميزها علاقات تعاونية تنافسية وصراعية.إنّ الإستراتيجية: هي عملية تربط الغايات بالوسائل والأهداف الإمكانيات والنوايا بالقدرات، وتعكس هذه الاستراتيجيات الأمنية التصور التركي للمخاطر المحدقة بتركيا وبوحدتها، كما تعكس كذلك الرؤية الجديدة لمفهوم الأمن الذي لم يعد يرتبط فقد بالأدوات والوسائل العسكرية، بل أصبح يراعي الوسائل والأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتتمثل هذه الاستراتيجيات في :

1. **إستراتيجية الاحتواء:** ترى العقيدة الأمنية التركية أن تركيا مهددة من دول الجوار الإقليمي مباشرة فانخرطت في البنى العسكرية والأمنية لحلف الناتو كما أقامت تحالفات ضمن الاتفاقيات الدفاعية والإستراتيجية مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل، ومن ابرز النماذج الإستراتيجية والاحتواء التركية:

- احتواء النفوذ الروسي في آسيا الوسطى– جنوب القوقاز.
- احتواء الأنظمة العربية التقدمية وإضعاف النظام الإقليمي العربي.
- الاحتواء المزدوج لإيران– العراق في فترة الرئيس بل كلينتون.
- احتواء حركات الإسلام السياسي الراديكالي المناهض لأمريكا.
- " احتواء الحركة القومية الكردية من خلال:

✓ التنسيق الأمني مع دول عديدة مثل الولايات المتحدة– إسرائيل.

✓ مواصلة العمل العسكري ضد خيارات " حزب العمال الكردستاني" في الخارج مثل الاختطاف.

[1] المرجع نفسه، ص186.

- ✓ التوغل وإقامة منطقة أمنية في شمال العراق لضرب المواقع العسكرية للحزب.
- ✓ الضغط على دول الجوار مثل سوريا– اليونان– إيران التي قدمت الدعم للحركة الكردية.
- ✓ العمل مع الحلفاء الغرب لحصار الحركة الكردية وتضييق عمل المنظمات الكردية"[1].

2. **إستراتيجية تصدير الأزمات:** ركز خطاب القادة الأتراك على العوامل التآمرية والتدخلات الدولية في تفجير المسألة الكردية وأزمة عين العرب بالخصوص، من خلال تقديم المعونات المادية والمعنوية، حيث تعمل تركيا على تصدير أزماتها إلى الخارج بانتقال التوتر والحرب أو إرجاع أسباب الأزمة إلى أطراف خارجية تتربص بأمن الوطن، وتسيطر نظرية المؤامرة على ذهنية وتفكير القادة السياسيين الأتراك. وهي عبارة عن آلية سياسية تؤكد الفروق وتركز على نقاط التوتر والخلاف وعوامل التأزم في علاقاتها الخارجية وأن أي فشل أو أزمة هو نتيجة لتأمر أطراف داخلية وخارجية.

[1] المرجع نفسه، ص188.

المبحث الثاني: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو الدوائر الإقليمية

تعتبر البيئة الإقليمية للدراسة (النظام الإقليمي) من أكثر المناطق اضطرابا وتداخلاً مع النظام العالمي ويصعب إخضاعها بصورة مستمرة لمدخلات النسق الدّولي أو لإدارة القوى المهيمنة فيه من جهة أخرى تتعقد وتتشابك مخرجات مختلف الأنظمة السياسية الفاعلة في هذا المجال الإقليمي.فالدور الإقليمي لتركيا وتوجهاتها نحو المستويات الإقليمية ارتبط بأهداف السياسة الأمنية التركية في حدّ ذاتها،والتي تهدف إلى المكانة الإقليمية نحو الدولة الأنموذج في المنطقة وفرض نفسها كلاعب أساسي محرك للتوازنات الإقليمية أو كفاعل مؤثر على سياسات الدول المجاورة.

- هدف تقوية التماسك الاجتماعي الداخلي.
- هدف مرتبط باعتبارات الأمن الوطني التركي والمصلحة العليا للبلاد.

المطلب الأول: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو دائرة الشرق الأوسط

" تعتبر منطقة الشرق الأوسط هي مركز أحداث ونقطة تماس تضم كثيرًا من الملفات الإستراتيجية ذات الصلة الوثيقة بآفاق العصر الأمريكي" لذلك فالنفوذ الأمريكي في المنطقة حدد ملامح وترتيب القوة في المنطقة في ظل الأحادية القطبية خاصة بعد الثورات العربية والتمدد الاستراتيجي لقوى إقليمية غير عربية لملء الفراغ الناجم عن تراجع الدور الإقليمي للقوى العربية التقليدية فضلاً عن تدعيم مكانة إسرائيل وانشغال الدول العربية بمعالجة أزماتها الداخلية وإما لاحتواء مصادر التهديد الخارجي"[1].في ظل المتغيرات الأمنية الجديدة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وفي ظل " شرق أوسط أمريكي" تريد تركيا أن تكون لها حصة كبيرة منه، وأن تنافس قوة إقليمية أخرى (إيران– إسرائيل)، وهذا النظام الإقليمي سيشهد اعتمادًا اكبر على دور تركيا.

كما شهدت منطقة الشرق الأوسط تنافسا بين عدّة قوى إقليمية من أجل الزعامة والريادة الإقليمية خاصة بين تركيا وإيران وإسرائيل المثلث (السّني، الشيعي، اليهودي).السياسة الأمنية التركية إذن معنية بالوضع في الشرق الأوسط لأنّ الشرق الأوسط يحتوي على العديد من المسائل الهامة المتعلقة بالأمن القومي التركي: الفوضى العراقية، مشكلة المياه، مشكلة الأكراد، الأزمة السورية،

[1] جمال سنذ السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، الإمارات المتحدة الأمريكية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص158.

المسألة النووية الإيرانية– الإسرائيلية كتهديد استراتيجي L'ouverture turque au moyen-orient) ، انفتاح أنقرة على الشرق الأوسط من خلال تكثيف العلاقات مع الدول العربية يختلف جذريا عن السياسة التي اتبعتها تركيا قبل نصف قرن وفق النظرة الكمالية[1].قبل الولوج لدراسة توجهات السياسة الأمنية التركية نحو دائرة الشرق الأوسط علينا أولا دراسة الخلفية التاريخية للاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط وبعدها إبراز أهم القضايا الأمنية المطروحة أمام السياسية الأمنية التركية القادمة من التعقيدات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط[2]." يعود أول اتصال بين العرب وجيرانهم الأتراك إلى عام 54 هجري في عصر معاوية بن أبي سفيان عبر والي خرسان عبيد الله بن زياد نهر جيجون إلى بلاد الأتراك وأرسل ألفي فتى من فتيان الأتراك إلى العراق لينظموا للجيش العربي، وبعد ذلك اخذ الأتراك ينظمون إلى الإسلام جماعات وفرادى"[3]، كما تزوج العديد من الخلفاء العباسيين من تركيات، وبما أن العرب كانوا العنصر الغالب عددًا وشأنا فقد أخذت العربية تفرض نفسها على اللغة التركية حيث استعارت جميع أحرف الأبجدية العربية، " ما يجمع بين العرب والأتراك عبر التاريخ المشترك الذي يتجاوز 12 عشر قرنا منها 04 قرون كان فيها الأتراك فيها هم أهل الصولجان"[4]،تلك الحقبة أطلق عليها بالحقبة العثمانية، حيث شددت قبضتها على كل المناطق التابعة للأستانة.

بعد تشكل دولة تركيا الحديثة، ابتعدت تركيا عن الشرق الأوسط واعتبرت أن الاتجاه نحو الغرب يكفيها، إلا أن التحولات التي شهدتها المنطقة في فترة الثمانينات دفعت تركيا لتوجه دائرة اهتمامها للشرق الأوسط لتنخرط بشكل نشط في سياسة الإقليم: تمثلت هذه التحولات في الثورة الإيرانية 1979، حزب الخليج الأولى 1980–1989، الانقلاب العسكري في تركيا 1980، أزمة الخليج 1990–1991[5].

---

(1) Bichara Khader,L'Europe et la Méditerranée:Géopolitique de la proximité,Paris:L'Harmattan,1994.p192

(2) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(3) يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وسوريا: سلسلة ملفات تركية، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر، 1999، ص07.

(4) المرجع نفسه، ص09.

(5) Bichara Khader,op.cit,p189.

" يرى الباحث جيرارد قروك " Gérard Grock " في دراسته حول: " النظرة الإستراتيجية التركية نحو الشرق الأوسط: سيمفونية خلافية ": بروز تركيا بعد الثورات العربية كقوة إقليمية بعد تراجع الدور المصري– السوري، وتأثيرها على الأحداث الجارية في مصر، حيث تعارض تركيا الإسلام السياسي المتشدد وتدعم الديمقراطية، كما تبنت تركيا دبلوماسية جديدة، الوساطة بين سوريا– إسرائيل بين 2006–2008، اعتمادًا على مبادئ أوغلو الجديدة " صفر مشاكل مع الجيران"[1].فتركيا هي بديل استراتيجي مهم بالنسبة للعرب وعليهم الاستفادة من العلاقة معها على أساس الندّية وليس الانبهار.[2]

الفرع الأول: المسألة النووية الإيرانية

ظلت العلاقات بين أنقرة وطهران كضلعي مثلث القوى في الشرق الأوسط (إيران، تركيا، إسرائيل)، ارتبطت بطبيعة علاقات تركيا مع الغرب خصوصًا الولايات المتحدة[3]، وكذلك حسب طبيعة الرئيس في إيران هل هو إصلاحي أم محافظ لذلك فتحليل طبيعة العلاقة الأمنية بين تركيا– إيران يكتسي نوعًا من التعقيد نظرًا لتداخل عدة متغيرات:

1. اختلاف النظام السياسي السائد في كلا الدولتين وبالتالي ارتباط التفاعل الأمني بينهما بطبيعة توجهات النخب الحاكمة ومخرجات البيئة الداخلية المعقدة (طبيعة النظام الحزبي– التركيبة المجتمعية) نحو البيئة الإقليمية والدولية.
2. بيئة الشرق الأوسط هي بيئة أمنية دائمة التغيّر والتشكل والتواجد المكثف لقوى دولية فاعلة في الشرق الأوسط.

---

(1) Gilles Riaux et autres, "La Turquie au moyen orient, L'apprentissage de la puissance", études de l'ersem, N°28, Paris, 2013. www.defense.gouv.fr/irsem

(2) محمد السيد سليم،" تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29 ماي 2001،متحصل عليه:

http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID

(3) محمد عبد القادر، " البعد الأمني في العلاقات التركية الإيرانية "، **مختارات إيرانية**، العدد 78، فيفري 2007، متحصل عليه: www.albainah.net/Index.aspx?function=item

3. ترتبط تركيا وإيران بحدود جغرافيا مع دول تعتبر مصدرا للتهديد لكليهما جعلت العلاقة الأمنية تتراوح بين التعاون والتنافس بين مد الجسور ومنطق الشكوك.

أ. " إن السياسات النووية الإيرانية والحرص التركي على عدم حدوث خلل في التوازنات الإقليمية أتاح لتركيا الفرصة لإطلاق طموحها النووي، بما يخرج تركيا من إطار الدولة المستودع، حيث اعتبرت تركيا دائما مستودعا للذخيرة النووية لمخازن فيها رؤوس نووية وضعت بشكل مطلق للقيادة الأمريكية"، يُسمح لتركيا أن تقيم مجموعة محطات نووية لتوليد الطاقة من أجل الاستخدام السلمي على الأراضي التركية 1965م نظرا لأنها غير نفطية وتعاني تبعية في ميدان الطاقة النفطية المجاورة.

ب. المشكلة الكردية: ساهمت في التباعد بين تركيا وإيران، حيث ترى تركيا أنّ إيران تدعم الانفصاليين الأتراك ولديها علاقات وثيقة مع قادة حزب الله التركي، وحزب العمال الكردستاني، رغم التفاهم الأمني بين الدولتين على إدارة المشكلة الكردية إلا أنّه تعطل بسبب إصرار إيران على مواصلة طموحها النووي وهو ما يزيد من اختلال القوى الإقليمية ليدفع تركيا إلى إعادة النظر في قوتها النووية " حيث قررت اختيار مدينة سينوب Saynop المطلة على البحر الأسود موقعا لإقامة أول مفاعلاتها النووية"[1].

الفرع الثاني: إسرائيل كتهديد استراتيجي لتركيا

" تركيا هي أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل عام 1949 لكن علاقتها بقيت سطحية للغاية وسحبت تركيا سفيرها من تل أبيب في حرب 1969، لكن العلاقات عادت عام 1994 مع تحرك عملية السلام في المنطقة، حيث تطورت عام 1996 من خلال توقيع 22 اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية أخطرها كانت تدريب الطيارين والجنود الإسرائيليين في تركيا "[2].

إن ظهور دولة إسرائيل وتطورها لتصبح قوة إقليمية بدعم (بريطاني– أمريكي)، واتجاه تركيا لهذا الاتجاه بعد زوال الخطر السوفياتي، جعل تركيا شريكًا اقتصاديا حتميا لإسرائيل لذلك ارتبطت العلاقات التركية– الإسرائيلية بالعلاقات التركية– الأمريكية، كذلك الضغوطات العربية الإسلامية

---

[1] المرجع نفسه.

[2] سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الأردن: الجندارية للنشر والتوزيع، 2012، ص153.

على تركيا وكذلك الدور الروسي والصيني في المنطقة، والاتحاد الأوروبي.حيث ترتكز السياسة الأمنية التركية تجاه دولة إسرائيل على التوازنات الإقليمية ككل[1]: وكذلك حسب العقيدة الدفاعية والأمنية الإسرائيلية التي نجحت في جعل إسرائيل قوة إقليمية منافسة لتركيا خصوصًا حول المسألة الفلسطينية حيث تقوم العقيدة الأمنية الإسرائيلية على:

1. " الحصول على الدعم الأمني الدولي والأساس الشرعي القانوني ".
2. الحصول على الدعم الفعال من القوى غير العربية في الشرق الأوسط أو على الأقل تحييدها إزاء مشكلة الشرق الأوسط (عربية– إسرائيلية).
3. التحكم في إيقاع التوازنات بين الدول العربية من خلال المناورات التي من شانها الحيلولة دون تحول الدول العربية إلى معسكر واحد"[(2)].

إنّ العنصر الوحيد غير القابل للتغيير في التوازنات المتغيرة بشكل سريع في الشرق الأوسط هو العلاقة الوثيقة بين الموارد المائية والنفطية في المنطقة وبين الصراع الدبلوماسي، إذ لا يمكن نشوب حرب في الشرق الأوسط دون أن يكون الماء أو النفط سببا لها: " حيث أجرت إسرائيل وسوريا في عامي 1995 و2000 بشأن الانسحاب من الجولان ومنابع المياه في شرق الأناضول وهي مسألة تتعلق بدرجة كبيرة بأمن تركيا الاستراتيجي"[(3)].

ترتبط تركيا مع إسرائيل باتفاقيات أمنية سرية ومخابراتية لكن " من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار الموقف المشكك لرجب طيب أردوغان ضد إسرائيل لصالح القضية الفلسطينية خاصة بعد استهداف إسرائيل لأسطول الاستغاثة الإنسانية المتجه نحو غزة، حيث لعبت الولايات المتحدة دور الوساطة بين القوتين الإقليميتين، حيث اشترطت تركيا الاعتذار الإسرائيلي بشأن مقتل النشطاء في مضيق مرمرة، من جهة أخرى رغم العداء بين البلدين تواصل إسرائيل التعاون مع تركيا لمحاربة

[1] Weeker Yascha,"La politique de sécurité nationale en Turquie: la doctrine Davutôglu et la réorientation stratégique", institut des hautes études internationales, université Laval,2013,p13

[(2)] دواود أوغلو، العمق الاستراتيجي ،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ،المرجع السابق، ص456.

[(3)] المرجع نفسه، ص461.

حزب العمال الكردستاني"[1].كما ترتبط تركيا مع إسرائيل باتفاقيات أمنية مضمونها أن تقدم إسرائيل الدعم العسكري لتركيا مقابل حصولها على السلع والمنتجات التركية.

نستنتج أنّه جرى تحول في العقيدة الأمنية التركية تجاه إسرائيل حيث أعادت تركيا (أردوغان) حساباتها من جديد وأعادت صياغة علاقاتها مع إسرائيل التي كانت في السابق وسيلة للوصول إلى قلب الإدارة الأمريكية، لكنها تحولت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى منافس بعد طرح واشنطن مشروع الشرق الأوسط الكبيرة ونظرية صدام الحضارات[2].

المطلب الثاني: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو البلقان ودائرة القوقاز

ترتبط تركيا بريًّا بحدود مباشرة مع دول البلقان والقوقاز كما تمثل منطقة نفوذ تركية تاريخيا وجغرافيا. شكّلت منطقة البلقان إحدى أهم مناطق الصراعات والحروب تاريخيا، حيث اكتسبت على أهمية في سلم اهتمامات القوى الكبرى المتنافسة على اقتسام الدولة العثمانية، حيث عملت على إضعاف نفوذ الإمبراطورية العثمانية من أوروبا أثناء حرب البلقان 1856م، واضطرت الجمهورية التركية التي أُنشأت على أنقاض الدولة العثمانية التخلي عن هذه المناطق والانسحاب مع نهاية الحرب العالمية الأولى، تتحدد منطقة البلقان جغرافيا بـ " بلدان في جنوب شرق أوروبا التي ليست حتى الآن أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتتألف المنطقة من ألبانيا و04 دول خلفت يوغوسلافيا السابقة– البوسنة– الهرسك– كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية وصربيا– مونتينيغرو أو الجبل الأسود، بما فيها محمية كوسفو الدولية وهي إقليم في جمهورية صربيا، وسلوفينا "[3].

تتميز مجتمعات البلقان بالانقسامات القومية (عرقية– الدينية)، ويتميز قطاع الأمن فيها بالتجزئة والهشاشة لما شهدته من تطهير عرقي وديني.

إن ظهور نقاط مواجهة في البلقان وتجددها كل مرة يرجعه خبراء الإستراتيجية إلى الفراغات الجيو سياسية والجيوثقافية التي خلفها الدولة العثمانية بعد التطهير العرقي الذي شهدته

---

[1]Katherine welkins,Les relations bilatérales Etats-Unis/Turque et la perception Américaine des évolutions Turques, Paris, IRIS,2013) , P1 P13.

[2] سمير سبيتان، مرجع سابق، ص155.

[3] مجموعة مؤلفين، **سبيري الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، لبنان: مركز ودراسات الوحدة العربية، 2004، ص391.

البوسنة وكوسفو، حتى أن الألبان والبوسنة لجئوا لتركيا لأن في يدها مفاتيح الحلول والمسؤولية التاريخية، لذلك " فهدف السياسة الأمنية التركية تجاه هذه الدول وهو دعم الاستقرار وتشكيل أرضية قانونية توفر للأقليات الاثنية في منطقة مظلة أمنية وعلى تركيا أن تحصل على ضمانات تكسبها حتى التدخل في المسائل المتعلقة بالأقليات في البلقان ومن أمثلة ذلك التدخل التركي في قبرص الذي تمت تغطيته بإطار قانوني ولا يمكن لتركيا الحصول على حقوقها في هذه المنطقة إلا إذا اتبعت سياسة فعالة تجاه البلقان"[1].إن أمن البلقان يندرج ضمن الاعتبارات الأمنية للحدود الغربية التركية كما أن سياستها الأمنية تهدف إلى توسيع الحظ الأمني من خلال عقد اتفاقيات أمنية مع دول البلقان من اجل تشكيل مظلات أمنية وفق التصور التركي وموازنة العنصر " الروسي النشط في بحر ايجة والذي يحاول بناء تأثير أرثوذكسي–سلافي في محور البلقان–القوقاز، كذلك مواجهة العنصر اليوناني الذي يسعى إلى التأثير على الأقلية اليونانية الموجودة في تركيا بواسطة بطريكية الفنار(Fener) "[2].

- **المسألة القبرصية*:**

ظلت قبرص مكانًا لتواجد القواعد البريطانية وعلى الدولة التي تريد أن تلعب دورًا مؤثرًا في السياسة الدولية والإقليمية أن تهتم بقبرص، حيث تحولت الجزيرة إلى ساحة أزمات طوال مرحلة الحرب الباردة، رغم أنها تمتلك موقعا جغرافيا صغيرا إلا أنها بمثابة الحجر الأساس في التوازنات الإستراتيجية، حيث اكتسبت جزيرة قبرص على أهمية في ظل التبدلات الإقليمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، خاصة فيما يتعلق بطرق جديدة لخطوط التجارة والطاقة تعد مشكلة " قبرص " أزمة ضاربة في عمق العلاقات التركية اليونانية[3]، ومقياسًا هامًا في العلاقات التركية– الروسية سيّما نشر صواريخ روسية في الجزيرة، فطبيعة المشكلة ليست آنية فقط بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونان.

---

[1] أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي ،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية المرجع السابق، ص149.

[2] أحمد داوود أغلو، المرجع نفسه، ص150.

*Voir;Weeker Yascha,La politique de sécurité nationale en Turquie:la doctrine Davutôqlu et la réorientation stratégique ,op.cit.p11.

[3] Bichara Khader,op.cit,p191.

- **منطقة القوقاز:**

تتميز منطقة القوقاز بتعدد لغوي وبنية عرقية معقدة بسبب هجرات العديد من الشعوب والأقوام، كما أنها إحدى نقاط المنافسة والصراع على محور الأناضول– البحر المتوسط– البحر الأسود، " كما ظلت هذه المنطقة أحد المحاور الأساسية لإستراتيجية التوسع الروسية– السوفياتية حتى نهاية الحرب الباردة، وتعتبر المطامع الروسية المتعلقة بمدينتي قارس وأردخان والمضائق التركية امتدادًا طبيعيا لهذه المنافسة التاريخية، كما أنها كانت عاملاً مهما في انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي"[1].جغرافيا: منطقة القوقاز تشمل عدة دوائر جغرافية متداخلة حيث أنها على المستوى الإقليمي تشمل دول ذات نفوذ مباشر في المنطقة مثل: روسيا– تركيا– إيران بالإضافة إلى دول تمتلك موقفا خاصا ضمن التوازنات الإقليمية بسبب مجاورتها لبحر قزوين: أوربكستان– كازاخستان– تركمستان، " حيث أدت إلى خلق عمليات تأثير متبادلة: التأثير على سير العلاقات التركية الإيرانية في الشرق الأوسط، والعلاقات التركية الروسية في البحر الأسود والبلقان: مثل المواجهات الأذرية– الأرمينية على محور " قراباغ " في جنوب القوقاز والمواجهات الروسية– الشيشانية في شمال القوقاز"[2].تتجه السياسة الأمنية التركية في منطقة القوقاز إلى إيجاد حليف استراتيجي أمام القوى الإقليمية ذات النفوذ والتي تسعى للتمدد في المنطقة، حيث تمكنت تركيا من التدخل بشكل مباشر في قضية وحدة أذربيجان واستقرارها الداخلي، نظرًا لأنها حليف تركي مكنتها من أن تزيد ثقلها تجاه حوض الأدرياتيكي وقزوين كساحتي تأثير خارج الحدود، كما تمكنت من وضع يديها على أهم خطوط العبور البحرية (المضائق)، وكذلك ابرز الطرق التجارية خاصة للنفط.

المطلب الثالث: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو آسيا الوسطى

تمتد آسيا الوسطى شرقي الخط الممتد جنوب شرق بحر أورال وبحر قزوين حتى شمال غرب الصين ومنغوليا وتمتد طوليا من سبيريا في الشمال إلى إيران وأفغانستان في الجنوب، وهي

---

(1) أحمد داوود أغلو، المرجع نفسه، ص151.

(2) Sarah Gasquard, La politique de sécurité et de défense de la Turquie: éléments de la convergence et de la divergence avec la PESC/PESD, Bruxelles: centre d'études de sécurité et de défense, institution royal,2011 , P29.

الإقليم الذي يشمل على بعض الجمهوريات المستقلة على الاتحاد السوفياتي، طاجاكستان، أورباكستان، طجمكستان، قيرغيستان، تركمستان(1991)[1]، تتربع على " مساحة تقدر بـ 4 مليون كم^2 وهي عبارة عن كتلة إقليمية وجغرافية واحد في قلب آسيا الوسطى تشكل فسيفساء دينية وعرقية ولغوية تتداخل فيها الأعراق والأديان واللغات ويمتزج فيها التاريخ بالجغرافيا حتى أصبحت اليوم توصف بأنها قلب العالم Heart Land "، كما تحتل مكانة حيوية وإستراتيجية عبر التاريخ فمنذ القرن الثالث ق.م اكتسبت على أهمية من خلال طريق الحرير وهو الممتد من الصين إلى البحر المتوسط، كما أن إطلالتها على بحر قزوين كونه غني بالطاقة انعكست على التفاعلات الجارية للقوى الكبرى في المنطقة فهي على تماس مباشر مع الصين– روسيا– تركيا واسيا الوسطى حسب ماكيندر في نظريته:[2] " يضعها مركز العالم "The Geographical Pivot of History

يقول:من يهيمن على اوروبا الشرقية ،يتحكم في مركز الأرضّ،ومن يتحكم في مركز الأرض يتحكم في جزيرة العالم ،ومن يهيمن على جزيرة العالم يتحكم في العالم.

"Qui régne sur l'europe de l'est, commande à la terre centrale, qui régne sur la terre centrale commande a l'ile mondial (c'est a dire l'eurasie) qui régne sur l'ile mondiale commande au monde ".

[1] محمد سليم السيّد، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، القاهرة: مركز السياسات الأمريكية، جامعة القاهرة، 1998، ص314.

[2] Ferkhat Tolipov, " L' intégration géopolitique de l'Asie centrale ", **www.reseau-asie.com**

المبحث الثالث: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو القوة الكبرى

ترتبط توجهات تركيا امنيا نحو الغرب بمتغيرين اثنين: عامل التغريب وهذا تماشيا مع النهج الكمالي وكذلك عامل الأكراد.ماذا تريد تركيا من الغرب حتى تحقق استقرارها وأمنها الإقليمي والداخلي ؟ فالتركيبة الداخلية التركية إذا ما كانت مختلة ستؤثر على الأمن الأوروبي، كما أن الغرب يتخوفون من الإسلام السياسي المتشدد المعادي للغرب، لذلك يستغل الغرب الورقة الكردية للضغط ومساومة تركيا بنهج معين لنموذج الدولة.بالنسبة للمسألة الكردية فهي القضية الأمنية الأخطر التي تواجهها تركيا على المدى المتوسط، حيث ظلت الحكومات الأوروبية في هذا الخصوص حريصة على الامتناع على إدانة النشاطات شبه السرية لحزب كردستان (PKK) ومؤيديه على أراضيها، حيث تعتبره تركيا دعم لمنظمة إرهابية.

إنّ تركيا تعمل وفق براغماتية في تعاملها مع القوى الكبرى وفق مبدأ " الاعتماد على الخارج لمواجهة الداخل" خاصة الّدعم الأمريكي، غير أنّ دعم الجماعات المستعدة للعمل الليبرالي الديمقراطي يجب أن لا يكون مستند إلى ميول لايدولوجية أو نزعات عرقية (أثنية) ضيقة الأفق لن تؤدي إلى دفع الأمن المجتمعي والوطني التركي بل ستؤدي إلى مزيد من العنف داخل النسيج المجتمعي التركي. كما أن الباحث " هانيتش كرامر" في مؤلفه " تركيا المتغيرة تبقى عن ثوب جديد، يتساءل: تركيا في منظومة الأمن الغربية مصدر قوة أم مكمن ضعف ؟ "

شهدت مكانة تركيا في منظومة الأمن الغربية عدة تحولات منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث كانت تركيا أيام المجابهة الإستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب هي العنصر المحوري في جناح الناتو الجنوبي– الشرقي، ساهمت في سياسة الردع المقنع على الساحة الأوروبية وتم ضمان أمنها القومي بانضوائها تحت لواء الحلف الأطلسي، لكن فترة ما بعد الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات انعكس على امن تركيا حيث تقلصت الأخطار العسكرية المباشرة التي تهدد تركيا إلى حد كبير " صارت أنقرة وحلفاؤها تواجه بيئة أمنية جديدة جرى وصفها على أنها فترة انتقال وتحول تستدعي جملة من أشكال إعادة التوجه والهندسة السياسية، وفي إطار هذا النظام الجديد ينتصب في وجه تركيا تحدي العثور على مكان أو دور سيحدد ما إذا كانت ستستمر مصدر قوة بالنسبة

لسياسة الأمن الغربية أم أن هناك احتمالاً لأن تصبح مكمن ضعف ؟ "[1].تعتقد القيادة السياسية التركية أن الأوروبيين ليسوا مستعدين للتعبير عن أي تضامن تحالفي عملي حين تكون حماية الأمن القومي التركي أمرا ضروريا فالغرب لا يدعم تركيا في شن حرب ضد الإرهابيين على حدودها مع سوريا والعراق."بينما تشارك تركيا كحليف امني استراتيجي على الصعيدين العسكري والسياسي في جهود حفظ السلام المبذولة من طرف الناتو، كما أنها مشاركة في الفعاليات الأوروبية التي تتمحور حول مكافحة تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية حتى الحيلولة دون الدمار البيئي أصبح أحد المحاور الأساسية في السياسة الأمنية التركية، إذ بات تجنب حدوث كارثة إنسانية بيئية في تركيا حجة قوية تمكن أنقرة من جلب النفط القزويني إلى أسواق العالم عبر خط أنابيب باكو– جيحان "[2].

المطلب الأول: الالتزام التركي تجاه الاتحاد الأوروبي

ظل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أحد ابرز الأهداف الإستراتيجية للأمن التركي وأنه خيار لتحقيق المصالح القومية في التطور والأمن، " حيث وقعت اتفاق الوحدة الجمركية عام 1996، واعتبرت تركيا دولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي بعد مفاوضات 1999، كما اعتبر الباحث الألماني المتخصص في شؤون الشرق الأوسط هاينتس كرامر أن قرار الاتحاد الأوروبي (ديسمبر 2004)، إعلان يوم 3 أكتوبر 2005 موعدًا لبدء محادثات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هو القرار الأكثر جدلية والأكثر أهمية في تاريخه، خاصة أمام الجدال والانقسام الداخلي بين دول الاتحاد الأوروبي"[3].وقد استجابت تركيا لشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والقيام بمجموعة من الإصلاحات، " وقد بذلت الحكومة التركية العلمانية ذات التوجه الغربي كل جهودها لنيل العضوية إلا أنها اصطدمت ببعض المشكلات وما يثير الاستغراب أن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وتركيا أصبحت تشهد تحسن وجدية في عهد هذه الحكومة ذات الأصول الإسلامية "[4].

---

[1] كرامر هاينيتس، المرجع السابق، ص– ص343–344.

[2] المرجع نفسه، ص352.

[3] سعيد محفوظ عقيل، المرجع السابق، ص– ص168–169.

[4] مجموعة مؤلفين، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الصبار للدراسات والبحوث، 2012، ص237.

" منذ أوائل عقد الستينات كانت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا تتحدد بالسياسة الأمنية من الجانب الأوروبي، ففي ظل الخصوبة بين الشرق والغرب كان لابد لتركيا من أن تبقى محكمة الارتباط مع المعسكر الغربي لتساعد في التصدي للخطر السوفياتي، وبالتالي بقيت علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي اقتصادية الطابع "[1].وفي أعقاب الانقلاب العسكري 1980 ما لبث سجل أنقرة لحقوق الإنسان ومعاناة الأقلية الكردية في تركيا إن اكتسب قدرًا متزايدًا من الأهمية على صعيد التقويم الأوروبي للعلاقات مع تركيا، كما زادت العلاقات تدهورًا بعد انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي بسبب المشكلة القبرصية.

المطلب الثاني: روسيا كتهديد للأمن التركي

روسيا تفوق أي تهديد أوروبي آخر على صعيد إثارة المخاوف الأمنية لدى تركيا، ويعود هذا التهديد إلى فترة الاتحاد السوفياتي حيث سعى هذا الأخير تاريخيا للوصول إلى المياه الدافئة عبر مضائق البوسفور والدردنيل التركية، وكانت له أطماع في الحصول على امتيازات من الدولة العثمانية، حيث كان العداء السوفياتي مع أوروبا حول حماية الأقليات الدينية في فلسطين واعتبرت تركيا أن الاتحاد السوفياتي هو تهديد عسكري في فترة الحرب الباردة غير أن روسيا الحالية دخلت في تعاون امني اقتصادي مع تركيا، حيث نجد الاعتماد المتبادل بينهما كما أن روسيا هي سوق للبضائع التركية، في الوقت الذي تعتمد فيه تركيا على الغاز الطبيعي الروسي، غير أن تورط روسيا التواصل في النزاعات العنيفة الناشبة في القفقاس ينذر باحتمال حدوث صراعات روسية– تركية نظرا للروابط التي تشد تركيا إلى العديد من بلدان المنطقة، كما دخلت روسيا– وتركيا في منافسة حول النفط والغاز في حوص بحر قزوين وتركمنستان (Turkménistan)، كما تتأثر تركيا بالصراع الروسي– الأوكراني نظرا لوجود اثنية (التتر) في القرم." وتذهب الباحثة سارة غاسكار Sarah Gasquard للافتراض أن هناك شراكة إستراتيجية واقعية ودفاعية مع الروس من طرف تركيا مرتبطة بعدة مجالات: التجارة– السياحة– الطاقة– الدفاع: حيث هناك إرادة مشتركة للحفاظ على التجانس الإقليمي للعراق، والطموح الاستراتيجي لاستتباب الأمن في البحر الأسود

[1] كرامر هاينتس، المرجع السابق، ص390.

والحفاظ على الاستقرار بالقوقاز، بينما تعارض تركيا العمل العسكري الروسي في الشيشان، كما تدعم روسيا مقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK)" [1].

المطلب الثالث: تركيا لحيف امني استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية

أولا: الجذور التاريخية للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا

Historique des relations bilatérales entre les Etats−Unies et la Turquie

تعود جذور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية التي العهد العثماني، " وقد انشغلت الولايات المتحدة الجمعيات التبشيرية حجة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية (1894−1895)، حيث أرسلت الإدارة الأمريكية سفنها الحربية إلى المياه الإقليمية العثمانية بحجة حماية المبشرين الأمريكان والمطالبة بالتعويض من السلطة العثمانية عما لحق من أضرار بالمؤسسات التبشيرية الأمريكية، وقد وصلت اسطنبول عام 1900 بعثة أمريكية برئاسة الأميرال جستر Chester وتهيئة المناخ الملائم لتغلغل النفوذ الأمريكي في تلك المناطق "[2].أما أثناء الحرب العالمية الثانية فقد اشترطت تركيا على دول الحلفاء تزويدها بسلاح جو متطور كشرط لدخولها الحرب إلى جانبهم لكن بعد انتهاء الحرب رفضت تركيا مبدأ ترومان القاضي باستغلال المضائق التركية لعبور الملاحة الدولية (مؤتمر بوتسدام 1945)، أما أثناء الحرب الباردة فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل من تركيا حليفًا امنيا بامتياز من اجل تطويق الاتحاد السوفياتي ومحاصرته إقليميا.مرّت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بعدة مراحل منذ الانقلاب سنة 1980، عمومًا تطورت وفق مقاربة وبشكل دقيق عسكرية نحو مقاربة جيواستراتيجية موسعة بعد الدور التركي في الشرق الأوسط وفق موشور (Prisme) الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر هذه الأخيرة تركيا زاوية من هذا الموشور بحكم عضويتها في الحلف الأطلسي L'OTAN وحدودها المشتركة مع روسيا.

---

[1] Gasquard Sarah, Op. cit) P33.

[2] كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2012، ص27.

المقاربة الثانية تنطق من أن تركيا شريك أساسي للتأثير في المحيط السياسي والأمني للشرق الأوسط، 03 ثلاث متغيرات فاصلة لعبت دورًا مهمًا في هذه التطورات:

- نهاية الحرب الباردة.
- أحداث 11 سبتمبر 2001.
- وصول باراك أوباما للحكم 2009.

الراهن، ثلاث عناصر لها قيمة اختبارية لتطوير العلاقة بين الدولتين:

- الحركية الراديكالية للإسلاميين في دول الربيع العربي.
- الأزمة السورية.
- الدور السلطوي الذي ينتهجه النظام السياسي في تركيا.

1- نهاية الحرب الباردة:

في سياق الحرب الباردة، العلاقات (الأمريكية- التركية) أخذت شكل الشراكة (Pertenariat) المتمحورة حول توثيق التعاون (une Coopération rapprochée) بين الأجهزة الدفاعية العسكرية الأمريكية والجهاز العسكري التركي: حيث شرعت تركيا في هذا التعاون من منظور جيواستراتيجي وأفق سياسي للسياسة الخارجية والأمنية التركية الواضحة مع العالم الغربي في وقت كانت تركيا لها علاقات متوترة مع الاتحاد السوفياتي من اجل الدولة الرائدة للعسكر الأتراك والنخبة الاتاتوركية (Kémalistes) لأنّ الغرب هو مرادف للحداثة.

وتوجه تركيا نحو هذا الأخير كان بهدف إنجاح اقتصادها للانطلاق خاصة أمام العروض القائمة، كما أن تركيا في هذه المرحلة شهدت عدم استقرار سياسي داخلي كان يزعج واشنطن، لكن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في البلقان الحرب في البوسنة (1992-1995)، أدى إلى ظهور فجوة بين البلدين، حيث ترى تركيا أن هذه الدائرة هي فضاء امني تركي (الأقليات التركية في البلقان) .غير أن سنوات التسعينات شهدت توافق في المصالح الأمريكية التركية، حيث سعت تركيا لتطوير سياسة أمنية فاعلة في الشرق الأوسط مع الإدارة الأمريكية على التوالي (عهد حكم بوش الأب- بل كلينتون)، حيث اعتبرت أمريكا أنّ " تركيا عبارة عن نموذج (Modèle)، بالنسبة للدول الجديدة المطلة على بحر قزوين (La mer Caspienne) وهي " مفترق طرق الحضارات "

(Carrefour des Civilisations)"[1]. غنية بالتنوع المرتبط بالإرث التاريخي وتشجيعها التعب دور " المعبر" بين الشرق والغرب، " هذه المرحلة تميزت بتحالف تركيا الولايات المتحدة الأمريكية في إطار عملية "توفير الراحة" (Provide Confort) 1991–1996؛ لحماية الأكراد العراقيين ضد هجمات نظام صدام حسين".في هذه الفترة هيئة الأركان العامة للجيش والنخب العلمانية التركية تبقى نقاط القوة الرئيسية في فاعلية تركيا وإدارتها لعلاقاتها مع الولايات المتحدة، عمومًا كانت المصالح تملي سلوكهما في بناء علاقتها بما فيها (مصلحة الأمن الطاقوي في بحر القزوين)، وبقي التعاون العسكري تحت المظلة الأطلسية.

2– بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

من وجهة نظر فالعلاقات الأمريكية– التركية تزامنت في هذه الفترة مع تطورات داخلية مهمة في كلا الدولتين: تركيا بعد سنة 2001 الصعبة بالنسبة للمخطط الاقتصادي، بعد الانتخابات 2002 شهدت وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، أما في الولايات المتحدة فقد وضعت إدارة بوش وفق النظرة المانوية[2] (La vision manichéenne) بتقسيم العالم إلى: الذين هم مع الولايات المتحدة والذين هم ضد أمريكا، حيث حصلت على دعم تركيا في وضع القواعد العسكرية الأمريكية وضرب النظام العراقي سنة (2003)، رغم أن الجمعية الوطنية التركية صوتت وبالأغلبية ضد وضع القواعد العسكرية نحو الشمال العراقي

3– وصول باراك أوباما للحكم 2009:

يعتبر أوباما أن تركيا هي مفتاح الدخول للعالم الإسلامي وكذلك التحكم في المعادلة الجيو إستراتيجية في الشرق الأوسط ككل خاصة بعد تراجع دور إسرائيل من خلال اعتبار تركيا: " شريك امني استراتيجي: الشريك النموذج (Partenariat model) من خلال التعاون الأمني التركي الأمريكي في إطار أجهزة الحلف الأطلسي (NATO) لمكافحة للإرهاب وكذلك أن تبقى تركيا

(1) Katherine wilkens, Op. cit, P01-13.

(2) النظرية المانوية: في فلسفة، مستمدة من الخير والشر، النور والظلام مستمدة من العقيدة الدينية (مستوحاة من المسيحية المحرفة في العصور الوسطى) حيث قسمت الولايات المتحدة الأمريكية وفق هذه النظرية إلى دول ضد هم دول الشر ودول مع الولايات المتحدة الأمريكية هم دول الخير.

قاعدة للدرع الصاروخي Le Bouclier Anti- missile de L'Etanوالدولة النموذج: النموذج الديمقراطي الذي يعبر عن الإسلام السياسي المعتدل"[1].

ظلت العلاقات التركية الأمريكية قائمة على العامل ألمصلحي بدليل أن " الطرفان يسعيان دائما للحفاظ على العلاقات التحالفية نظرا لوجود عوامل التجاذب والتقارب خاصة فيما يتعلق بالمصالح العسكرية والأمنية والتحالفات الإقليمية والتفاعلات الاقتصادية ومواجهة مصادر التهديد المشتركة "[2]." تندرج العلاقات التركية الأمريكية في سياق مزدوج: الأول: هو اتجاه تركيا إلى الارتباط بالغرب منذ لحظات تأسيسها الأولى، أما الثاني فهو مدّ الولايات المتحدة مظلها الأمنية والإستراتيجية إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا "[3].

كان الخطر الشيوعي هو مبرر التحالف التركي الأمريكي ، لكن بعد زوال هذا الخطر بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بقيت تركيا متحمسة للغرب، خاصة وأنّ علاقتها مع الولايات المتحدة لم تتعرض لقضايا خلافية، بالعكس شكلت القضايا الأمنية الجديدة نقطة تقارب، حيث سعى الطرفان إلى محاولة تبني استراتيجيات أمنية مشتركة للدفاع واحتواء التهديدات المحتملة.غير أن هناك من الباحثين للشأن التركي–الأمريكي يفترض تقاطع مشروع الأمن الأمريكي مع مشروع الأمن التركي، حيث يختلف التصور الأمريكي عن التصور التركي حول إستراتيجية مكافحة الإرهاب على الرغم من أهمية تركيا في الإستراتيجية الأمريكية فإن العلاقة بين الدولتين لم تتجاوز البعد الأمني كثير"[4]، إضافة إلى عوامل التنافر حول قضايا مجازر الأرمن، مستقبل العراق ،العلاقات مع سوريا وإيران ،الوضع في فلسطين المحتملة.نستنتج مما سبق أن توجهات السياسة الأمنية التركية تتواءم مع المتغيرات التي شهدها النظام الإقليمي ككل أي التحولات في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتحرك تركيا وتنشط ضمن الإستراتيجية الأمريكية " فأنظار الإدارة الأمريكية مسلطة نحو الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في الشرق الأوسط وبأنها مستعدة لمتابعة لعب دور حصان

---

(1) Katherine wilkens, Op. cit, P10.

(2) سعيد محفوظ (عقيل)، المرجع السابق، ص171.

(3) المرجع نفسه، ص170.

(4)كرامر هاينتس، المرجع السابق، ص378.أنظر: كتاب داوود أغلوا، العمق الاستراتجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، ص– ص263–269.

طروادة ضد الأعداء المحتملين لسياسات القطب العالمي الأوحد في هذه المنطقة وفي المناطق الأخرى المتاخمة لتركيا "[1].

حيث قال مسؤول أمريكي رفيع المستوى في مستهل زيارة قام بها الرئيس التركي " سليمان ديميربل " إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1992، " إن تركيا دولة علمانية ديمقراطية إسلامية وقوة عسكرية اقتصادية ذات موقع استراتيجي وهي حليف للولايات المتحدة منذ وقت طويل وإن إحدى تحدياتنا تكمن في إيجاد أفضل السّبل لاستغلال هذه العوامل سعيا وراء أهدافنا في الشرق الأوسط"[2]، وفي إطار التعاون الأمني بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية نجد أولويات الطرفين حاليا تتمحور حول:

- وجود حوالي 60 قاعدة عسكرية أطلسية في تركيا استخدم بعضها للتدخل في لبنان 1958، كذلك اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982، واستخدمت كذلك في حرب العراق سنة 1991–2003.
- وضع التدابير المناسبة لمواجهة خطر الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

[1] يوسف إبراهيم الجهاني، المرجع السابق، ص53.

[2] المرجع نفسه، ص– ص53–54.

خلاصة :

تزايد اهتمام الطبقة السياسية وجهاز السياسة الخارجية والأمنية بالمجال الأمني الإقليمي المحيط بتركيا لأنّه فضاءها الجهوي الذي سيعكس وزنها ومكانتها، هذه الإستراتيجية تتواءم مع تحول المدارك الناظمة لسلوك السياسة الخارجية التركية في وضع مقاربة أمنية شاملة تستجيب لتحديات وعوائق الأمن التركي على المستوى الإقليمي.

تشهد تركيا نشاطًا مكثفًا على مستوى الأقاليم الأمنية المحيطة بها حيث انتهجت تصورا لسياسة أمنها القومي مبنيا على البراغماتية كالتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل والتقارب مع الدول العربية الرئيسة الفاعلة في النظام الإقليمي العربي خاصة: مصر– السعودية– سوريا حيث أن الثورات التي شهدتها مصر وسوريا سمحت لتركيا بدعم التيار الإسلامي في هذه الدول وهذا يعتبر انخراط مباشر في القضايا الأمنية للدول العربية، كما تعمل وفق التفاعل الحذر مع إيران والعراق التي شاركت في احتوائهما مع أمريكا ولكن مع بقاء الصلات الوسيطة والعلاقات الاقتصادية معها.

يعتبر التحالف الاستراتيجي لتركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة نقطة ارتكاز لتوجهات السياسة الأمنية التركية إقليميا،رغم أن العلاقات التركية– الأمريكية ظلت متقلبة حسب طبيعة القضايا الأمنية المطروحة، حيث تشاركان الرؤى في الكثير من القضايا خاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تحركه الولايات المتحدة، وحلفاؤها الغرب كما تتقاسمان نفس الأخطار كالتوتر والقلق إزاء بعض المسائل الأمنية الإقليمية فهي حليف استراتيجي لأمريكا وتجمعها المصالح المشتركة.

لكن الملاحظ أن سياسة صفر مشاكل مع دول الجوار مجرد شعار فقط ومجرد دبلوماسية من طرف مهندس الخارجية التركية داوود أوغلو ففي العديد من القضايا الأمنية استعملت تركيا منطق القوة العسكرية، لاحتواء القوى التي يمكن أن تهدد مكانتها خاصة بعد تراجع دور بعض القوى الإقليمية: مصر– سوريا– العراق في الشرق الأوسط.

قائمة المصادرو المراجع

اولا:باللغة العربية

1/المصادر:

1- اوغلو احمد داوود،العمق الاستراتيجي ،موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،(تر:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،قطر:مركز الجزيرة للدراسات ،ط2، 2011.

2/الكتب:

1-الزبيدي كريم مطر حمزة،سياسات الولايات المتحدة الامريكية تجاه تركيا،الاردن:دار الرضوان للنشر والتوزيع،2001.

2-الجهماني يوسف ابراهيم،تركيا وسوريا سلسلة ملفات تركية،سوريا:دار حوران للطباعة والنشر،1999.

3- السويدي جمال سند ، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، الإمارات المتحدة الأمريكية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014

4-الشقحاء فهد بن محمد ،الامن الوطني تصور شامل،المفهوم -الاهمية -المجالات - المقومات،المملكة العربية السعودية:جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2004

5- السيّد محمد سليم ، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، القاهرة: مركز السياسات الأمريكية، جامعة القاهرة، 1998

5- بدوي محمد طه ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مصر، المكتب المصري الحديث، 1989

7-بيليس جون ، ستيفن سميث ،"عولمة السياسة الدولية"،تر:مركز الخليج للابحاث،الامارات العربية المتحدة،2004

8-بيورن ماغلين ، مكونز الزبيت ،" القطاع العسكري في محيط متغير (تر: فادي حمودي)"، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربي.

9-جندلي عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007

10-حتى ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985.

11-حيدر محمد علي،الدراسات الامنية للمركز العربي للدراسات الأمنية،الكتاب التاسع،المملكة العربية السعودية:المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب،1993.

12-خولي معمر،الاصلاح الداخلي في تركيا،سلسلة دراسات واوراق بحثية،قطر:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2011.

13-سبيتان سمير،تركيا في عهد رجب طيب اردوغان،الاردن:الجندارية للنشر والتوزيع ،2012.

14-عقيل سعيد محفوظ،سوريا وتركيا الواقع الراهن واضاءات المستقبل،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

15-قدورة عماد،الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية،سلسلة دراسات،قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.

16-ملكاوي عصام فاعور،تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة،المملكة العربية السعودية:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2003.

17-عبد الغفار محمد احمد،فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،دراسة نقدية تحليلية،الجزائر:دار هومة للنشر والتوزيع،2003.

18-هاينتس كرامر،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،(تر:فاضل حتكر)،المملكة العربية السعودية،دار العبيكات،2001.

19-هويدة أمين،العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الامن والديمقراطية،لبنان:دار الشروق،1991.

20-وليد رضوان،العلاقات العربية التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية في العلاقات العربية التركية،العلاقات التركية السورية نموذجا،لبنان:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2006.

21-مجموعة باحثين،عودة العثمانيين الإسلامية التركية،الإمارات العربية المتحدة:مركز المسبار للدراسات والبحوث،2012.

22-مجموعة باحثين، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.

23-مجموعة مؤلفين، سبيري الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، لبنان: مركز ودراسات الوحدة العربية، 2004.

3/المجلات والدوريات:

1-الشيخ أبو راجي ، " ماذا في جعبة أمريكا تجاه الفرد المتصدي للإرهاب العالمي"، مجلة الحصاد الأسبوعي، العدد07، 2015/01/30، مجلة الكترونية أسبوعية يصدرها مكتب الإعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، سوريا

2-أبو اليزيد أشرف ، " أحلام تركية "، العربي، العدد 539، أكتوبر،د.م.ن، 2003

بوعزوز عمر ،"فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة فكرة المنازعات والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة "،مجلة الفكر البرلماني،العدد06،جويلية ،2004.

3-خورشيد دلي، " كرد سورية... جدل الخيارات وهاجس المصر "، مجلة الحصاد الأسبوعي، العدد07، الجمعة 2015/01/30، مجلة الكترونية أسبوعية يصدرها مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، سوريا.

4-سعد حقي توفيق،"السياسة الاقليمية التركية تجاه دول الخليج العربي2002-2008"،مجلة العلوم السياسية،العددان38-39،جامعة بغداد،العراق،د.س.ن.

5-سعيدي سعيد،"سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"،مجلة المفكر،العدد10،ص ص 470-479،جامعة محمد خيضر بسكرة،د.س.ن.
6-ليتيم فتيحة،"تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط"،مجلة المفكر،العدد 05،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص ص 210-114.د.س.ن.
7-ليونيد إيفاشوف، " واشنطن تكشف سر السلاح الالكتروني في سوخوي الروسية "، مجلة العرب، العدد 10113، السنة38، 2015/11/30، د.م.ن
8-مايسة محمد مدني،"التدخل الروسي في الازمة السورية"،مجلة كلية الاقتصاد العلمية ،العدد الرابع،جامعة النيلين،د.م.ن،2014.
9-تكايوكي ياماورا ،"مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية،(تر:عادل زقاغ)،علم السياسة والعلاقات الدولية:قراءة عالمية،العدد01،باتنة،2005.
10-ستيفن وولت،"نظرية العلاقات الدولية:عالم واحد نظريات متعددة"تر:عادل زقاغ،علم السياسة والعلاقات الدولية:قراءات عالمية،مجلد1،عدد1،باتنة،2005.
11-مورافسك أندرو،"الفدرالية والسلام:منظور لبرالي-بنيوي"،تر:عادل زقاغ،مجلة علم السياسة والعلاقات الدولية،قراءات عالمية،01،باتنة،2005
12-محمد عثمان أمين،"القضية الكردية ينبغي أن تكون قضية بريطانيا"،مجلة الحصاد الأسبوعي، العدد07، 2015/01/30، مجلة الكترونية أسبوعية يصدرها مكتب الإعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، سوريا
13-داوود أوغلو، الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر السفراء السنوي المنعقد في أنقرة 2011/12، مركز التابع لوزارة الخارجية التركية SAMالبحوث الإستراتيجية.

4/المذكرات والمحاضرات:

1-زقاغ عادل،"إدارة النزاعات الاثنية لفترة مابعد الحرب الباردة،دور الطرف الثالث"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(فرع العلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة)،2003-2004.
2-معمري خالد ، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد " سبتمبر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، تخصص العلاقات الدولية والإستراتيجية، جامعة باتنة، 2007-2008
3-شفيعة حداد ،" توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، 2003.
4-زياني زيدان ،تحليل السياسة الخارجية،مسح لأهم المقاربات والنماذج النظرية"،(مذكرة ليسانس في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسة ،جامعة باتنة)،2005-2006.

5- سعد شاكر شلبي،"التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في فترة مابعد الحرب الباردة"،(قدمت هذه الدراسة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا)،2008

6- يخلف العيد ،"منظورات العلاقات الدولية"،مقياس نظرية العلاقات الدولية،السنة الثالثة تخصص علاقات دولية،جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق/قسم العلوم السياسية،2009/2008.

5/مواقع الواب:

1-دالاي غالب ،"انتخابات الإعادة التركية،المتغيرات والتوقعات"،مركز الجزيرة للدراسات ،آخر تحديث:نوفمبر 2015. متحصل عليه:
http://studies.aljazeera.net

2-دلي خورشيد،معركة كوباني التداعيات والمآلات،2014/10/09 متحصل علية
www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions.

3-دلي خورشيد ، " دلالات التصعيد التركي- الكردي "، 2015/07/31 متحصل عليه:

www.aljazeera.net/knowledge gate/opinions

4-دلي خورشيد ، مستقبل السلام التركي- الكردي، الجزيرة 2015، متحصل عليه:

www.aljazeera.net/know/edgegate/opinions/2015/08/20.

5-أحمد ديانا ، "دستور جمهورية تركيا"، الحوار المتمدن: العدد 3504، آخر تحديث 2011/10/2 متحصل عليه:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=277907

6-معمر فيصل خولي، " المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف "، آخر تحديث: 2014/06/20 متحصل عليهwww.tawabet.center.com/archives/106

7-معمر خولي، " الإصلاح الداخلي في تركيا، سلسلة دراسات وأوراق بحثية "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،www.doha. institue.org

8-معمر خولي، "تركيا وكردستان العراق بعد عين العرب كوباني"، آخر تحديث 19 نوفمبر 2014، متحصل عليه:www.rawabetcenter.com

9-محمد عبد القادر خليل،"تحديات متصاعدة..تركيا من فرصة إلى عبء"،آخر تحديث: فيفري2015،متحصل عليه:http://www.acrseg.org/36638

10-محمد عبد القادر خليل، " مخاطر الإستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة داعش "، السياسة الدولية، 12 مارس 2016 متحصل عليه: www.siyassa.og/newsQ/4969.aspx

11-محمود علي ،"أزمة كوباني تصب في مصلحة تركيا"،أكتوبر 2014،متحصل عليه:
http://elbadil.com/2014/10/17

12–جلال عوض علي،"الارتباك:تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"،مجلة السياسة الدولية،متحصل عليه:http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1760.aspx

13– محمد السيد سليم،" تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29 ماي 2001،متحصل عليه

http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID

14– مراد يشيل دراسة لمركز السياسيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(سيتا)،"سياسة تركيا الخاصة بامن حدودها"،آخر تحديث:01 جوان2015،متحصل عليه:

http://www.turkpress.co/node/10060

15–داوود اوغلو احمد،"سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية"،النهار،لبنان،25–2010/06/26 /،متحصل عليهhttp://saudiinfocus.com/ar/forum/forum

16–فادي عبد الله، " تركيا في القرن الحادي والعشرين، الوظيفة والدور المستجدان في ظل التغيرات الجيو إستراتيجية على صعيد العالم والمنطقة: آخر تحديث: 16–2012/10 متحصل عليه:

http://www.icparty.org

17–طارق عبد الجليل، " السياسة والعسكر في تركيا واقع العلاقات ومكانها "، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، متحصل عليه:http://stadies.aljazeera.net

18–لؤي المدهون، " تركيا والربيع العربي: الايدولوجيا الناعمة في خدمة البراغماتية النفعية، الحوار مع الباحث عقيل سعيد محفوظ حول تحولات السياسة الخارجية التركية متحصل عليه: 2013/06/06 http://ar.qantard.de/content/hwr-m=ibhtn-qyt

19–محمد عبد القادر، " البعد الأمني في العلاقات التركية– الإيرانية "، مختارات إيرانية، العدد 78، فيفري 2007www.albainah.net/Index.aspx?function=item، متحصل عليه:

20–حسين خليل،مفهوم الأمن في القانون الدولي العام،أخر تحديث:2009/01/16 متحصل عليه http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

21–لجنة التنمية للأمم المتحدة ،متحصل عليه: http//www.secutity humaine.gc.ca

22–عادل زقاغ،"إعادة صياغة مفهوم الامن –برنامج البحث في الأمن www.Politics-ar.com المجتمعي"

23–فايز الدويري، " كوباني اللّغز وأسرار الصمود الكردي فيها "، 2015/02/01:

www.aljazeera.netlknowtedge gete/opinions

24-عامر السبايلة،ماهي تعقيدات المشهد الأمني التركي؟وماهي انعكاساته على الواقع السياسي؟"آخر تحديث:12.أوت.2015 متحصل عليه
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/08/12/opinion-amer-sabaileh-turkey-stability-effects-world

25-وسيم نصر، "ما أهمية عين العرب (كوباني) للفصائل الكردية ؟ وتنظيم الدولة الإسلامية ؟ " آخر تحديث: www.france14.com/ar/20141007 متحصل عليه:2014/10/07

26-محمود رستم، " المسألة الكردية في تركيا بلغة المسألة السورية "، آخر تحديث 2015/12/28 متحصل عليه:www.aljumhuria.net/38248/

27 - خريطة الجغرافيا البشرية للأكراد www.france24.com

28- تقرير RAS التحليل الإقليمي سوريا،13 أكتوبر 2014.الربع الثالث www.SNAP@ACAPS.org

29"-الثقافة السياسية"أهمية الأمن والاستقرار،اخر تحديث : 08/07/2012،متحصل عليه:
http://www.bna.bh/portal/news/516205

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

1/Books:

1-Baylis John and Steve smith,The globalisation of world politics,3rd ed,oxford university press:U.S.A,2005.

2-Bichara Khader,L'Europe et la Méditerranée:Géopolitique de la proximité,Paris:L'Harmattan,1994.

2-Charles Philip David et Jean Jacque Roche,Théories de la sécurité,Paris:Montchrestien,2002.

3-Gasquard Sarah,La politique de sécurité et de défense de la turquie:éléments de la convergence et de la divergence avec la PESC/PESD,Bruxelles:centre d'études de sécurité et de défense,institution royal,2011.

4-Latif Hõseyin,La nouvelle politique exterieur de la turquie,(trad:Mireille Sadège),les éditions CV Mag,Paris,2011.

5-Marret Jean-Luc,La Fabrication de la paix:nouveaux conflits,nouveaux acteurs,nouvelles methodes,France:aubin imprimeur,2001.

6-Sally Wehmeier and others,Oxford Advanced Learner's Dictionnary,6th ed,New York:oxford university press,2002.

7-Oliver Dalichau, Sécurité et défense Nouveaux défis Nouveaux acteurs, Madagascar: Friedrich- Ebert Stiftung, 2009.

8-Le Petit Robert,france:S.M.D,1984

2/Periodicals:

1-Katherine welkins,Les relations bilaterales Etats-Unis/Turque et la perception Américaine des évolutions Turques,Paris,IRIS,2013.

3-web links and working papers:

1-GiLLes RIAUX,La Turquie au moyen orient ,l'apprentissage de la puissance,études de L'ERSEM n^{0}28,paris,2013.www.defense.gouv.fr/irsem

2-Weeker Yascha,La politique de sécurité nationale en Turquie:la doctrine Davutȏqlu et la réorientation stratégique,institut des hautes études internationales,université Laval,2013.

http://www.academia.edu/3694932/La_politique_de_sécurité_nationale_en_Turquie_La_doctrine_Davu

3-Ferkhat Tolipov, " L' intégration géopolitique de l'Asie centrale ", www.reseau-asie.com

4-Toupictionnaire:"le dictionnaire de la politique sécuritaire".www.toupie.org/dictionnaire/securité.htm.

5-Emma Graham- Harrison, Kobani: destroyed and riddled with unexploded bombs, but its residents dare to dream of new start, " the guardian, 31/01/2015:

www.the guardian.com/world/2015/Jan/31

6-Catherine James, " Isis Flags raised in Kubani near Turkish- Syrian border", The Guardian, 06/10/2014.www.the guardian.com/world/2014/oct/06/islamic-state-flags- reported- fly.

7-www.dailymail.co.uk/news/article-2770726/fnousands-syrians-flee-turkey-country-rinlly-vows-Join-Fight-against-ISIS.

8-F. Michael Maloof, " Source: Secret Deal could doom 160,000 to ISIS ", WND public, 10/10/2014. www.wnd.com/2014/10/source-secret-deal-could-160000-to-isis/

9-Kubani: Rapid perceptions Assesse ment, March 2015: communication@sreo.org

10- Multi-sector Initial Rapide Assessement: Kubani Crisis response, "kubani report",bihar relief organisation, 21/10/2014, PP01-19

محتويات الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: -الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول:ضبط مفهوم السياسة الأمنية على ضوء التحول في مضامين الأمن

المطلب الأول:مفهوم الأمن والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني:التحول في مضامين الأمن

المطلب الثالث:مفهوم السياسة الأمنية

المبحث الثاني:المقاربات النظرية المفسرة للأمن

المطلب الأول:التفسير الواقعي للأمن

المطلب الثاني: التفسير اللبرالي للأمن

المطلب الثالث:التفسير البنائي والنقدي للأمن

المبحث الثالث:معطيات عامة حول تركيا

المطلب الأول:الموقع الجيواستراتيجي لتركيا

المطلب الثاني: التركيبة السوسيولوجية لتركيا

المطلب الثالث:طبيعة النظام السياسي في تركيا.

الفصل الثاني:انعكاسات السياسة الأمنية التركية على دول الجوار الإقليمي-نحو سياسة أمنية متعددة المستويات-

المبحث الأول:العوامل المتحكمة في السياسة الأمنية التركية

المطلب الأول:العوامل الداخلية المتحكمة في السياسة الأمنية التركية

الفرع الأول/المرجعيات الفلسفية لمبادئ داوود اوغلو 1:استغلال العمق الاستراتيجي لتركيا

2:تنفيذ سياسة الأمن الإقليمي والاستقرار الإقليمي

3:العثمانية الجديدة ومبدأ صفر مشاكل مع الجيران.

الفرع الثاني/العقيدة الأمنية التركية

الفرع الثالث:مشاكل الهويات والأقليات

المطلب الثاني:العوامل الخارجية المتحكمة في السياسة الأمنية التركية

الفرع الأول:توجهات وادوار السياسة الخارجية التركية

الفرع الثاني/الاستراتيجيات الأمنية التركية إقليميا

المبحث الثاني:توجهات السياسة الأمنية التركية نحو الدوائر الإقليمية

المطلب الأول: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو دائرة الشرق الأوسط

الفرع الأوّل:المسالة النووية الإيرانية

الفرع الثاني:إسرائيل كتهديد استراتيجي

المطلب الثاني:توجهات السياسة الأمنية التركية نحو البلقان و القوقاز

المطلب الثالث:توجهات السياسة الأمنية التركية نحو آسيا الوسطى.

المبحث الثالث: توجهات السياسة الأمنية التركية نحو القوى الكبرى

المطلب الأول:الالتزام التركي تجاه الاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني:روسيا كتهديد للأمن التركي

المطلب الثالث:تركيا كحليف امني استراتيجي مع الحلف الأطلسي

الفصل الثالث:مقاربة تقييمية لتوجهات السياسة الأمنية التركية نحو دول الجوار الإقليمي – دراسة حالة أزمة عين العرب–كوباني–

المبحث الأول: دراسة في طبيعة أزمة عين العرب (كوباني)

المطلب الأول: التعريف بأزمة عين العرب (كوباني)

1- مفهوم الأزمة وإدارتها

2- أصول تسمية عين العرب (كوباني)

3- نمط أزمة عين العرب (كوباني) وطبيعتها

4- أطراف أزمة عين العرب (كوباني)

5- الخلفية التاريخية لازمة عين العرب (كوباني)

المطلب الثاني: الحركيات السببية لأزمة عين العرب

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية التركية تجاه أزمة عين العرب

المبحث الثاني: تداعيات أزمة عين العرب (كوباني) على الأمن القومي التركي

المطلب الأول: تداعيات أزمة عين العرب على مستوى الداخل التركي

المطلب الثاني: تداعيات أزمة عين العرب على المستوى الإقليمي

المبحث الثالث: تقييم السياسة الأمنية التركية في مواجهة الإختلالات الأمنية داخليا وإقليميا

المطلب الأول: التحديات التي تواجه السياسة الأمنية التركية

المطلب الثاني: المكاسب المحصلة للسياسة الأمنية التركية في محيطها الإقليمي

المبحث الرابع: مستقبل السياسة الأمنية التركية في محيطها الإقليمي والتغيرات المتوقعة

المطلب الأول: السيناريو الايجابي لمستقبل السياسة الأمنية التركية في محيطها الإقليمي

المطلب الثاني: السيناريو السلبي لمستقبل السياسة الأمنية التركية في محيطها الإقليمي

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

ملخص الدراسة:

انطلقت تركيا لإعادة تشكيل سياسة أمنية جديدة تماشيا مع التغييرات الحاصلة في الداخل باستحداث العقيدة الأمنية التركية لحزب العدالة والتنمية وكذلك نظرا للتحولات في المعادلة الأمنية الإقليمية والدولية بظهور تهديدات جديدة على حدود تركيا ، يتداخل فيها التهديد الدولاتي التقليدي مع التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود ،حيث عكست التوجهات الجديدة للسياسة الأمنية التركية تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية العمق الاستراتيجي لتركيا التي تعبر عن ثقل الموقع الجيواستراتيجي لتركيا ورصيدها التاريخي،انعكست هذه السياسة الأمنية الجديدة على الحضور التركي إقليميا وإنهاء العزلة والتوجه من الأحادية والعيش على أطراف المنظومة الأمنية الغربية إلى التعددية القارية والإنخراط النشط في القضايا الأمنية الإقليمية.أدركت تركيا انها معنية بالوضع في الشرق الأوسط وأن إنشاء سياسة أمنية فاعلة ونشطة يرتكز على قدرتها في بناء تحالفات متعددة السياق الإقليمي والدولي في محيط دولي غير آمن فانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي في تصور تركيا لن يؤثر على دورها في الشرق الأوسط،وتحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء الناتو لن يؤثر على سعيها للتعاون مع روسيا وعلاقاتها مع العرب لاتعني القطيعة مع ايران واسرائيل.

La Turquie va à re-former d'une nouvelle politique de la sécurité en parallèle avec les changements qui ont lieu à l'intérieur du développement de la doctrine de la sécurité turque du Parti de la justice et le développement, ainsi que du fait de changements dans l'émergence régionale et internationale équation de la sécurité des nouvelles menaces sur les frontières de la Turquie, où la menace traditionnelle étatique interfère avec les nouvelles menaces de sécurité transfrontalière, comme en témoignent les tendances nouvelle politique de sécurité de la Turquie, la **profondeur stratégique** de la Turquie à base de plus en plus pour la Turquie, qui reflètent le poids de l'emplacement géostratégique de la Turquie et l'équilibre du rôle historique de la théorie, reflète cette nouvelle politique de sécurité sur la présence turque au niveau régional et de mettre fin à l'isolement et l'orientation du seul et de vivre à la périphérie du système de sécurité occidental au pluralisme continental et engager activement dans les questions sécurité régionale, il est préoccupé par la situation au Moyen-Orient et de la mise en place d'une politique efficace et active de la sécurité repose sur sa capacité à construire un multi-régionales et internationales alliances de contexte de l'insécurité de l'environnement international: adhésion de la Turquie à l'Union européenne dans la perception de la Turquie ne sera pas affecter son rôle au Moyen-Orient, l'alliance stratégique avec les États-Unis sous le couvert de l'OTAN ne sera pas affecter les efforts de la coopération avec la Russie et ses relations avec les Arabes ne signifie pas une rupture avec l'Iran et Israël.